

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة _ خميس مليانة



كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي.

العامل النحويّ بين تمام حسّان وعبد الرّحمان الحاج صالح

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عامة

إشراف الأستاذ:
محفوظ الكالدي.

إعداد الطالب:
مصطفى سماعنية.

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي.

إلى كل من عرفني.

إلى كل مدبج للعربية.

أهدي ثمرة هذا الجهد.

شكر وتقدير

إلى أستاذي المشرف: محفوظ الكالدي.

إلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة

الجيلالي بوزعامة بخميس مليانة.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

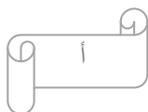
مقدمة

مقدمة:

تعود البدايات الأولى لنشأة الدرس اللساني العربي الحديث إلى الفترة التي بدأ فيها المبعوثون من الدول العربية إلى جامعات الغرب يعودون إلى بلادهم، حاملين معهم أفكار ومبادئ اللسانيات الحديثة التي أرسى دعائمها السويسري فردنان دي سوسير، وتفرعت عن أفكاره عديد الإتجاهات والمدارس اللسانية الحديثة، لتصبح بذلك اللسانيات رائدة في دراسة اللغة، وتزيح كل شكل من أشكال تناولها سواء أكان قديما أم سابقا لللسانيات بزمن يسير. وحين شقت اللسانيات طريقها إلى الساحة اللغوية العربية كان لابد لها من أن تصطدم بالتراث اللغوي العربي القديم، هذا التراث الذي ظل سائدا في دراسة اللغة العربية لعدة قرون.

ومع هذا الصدام كان لا بدّ أن تظهر الإتجاهات المختلفة بين مناصر لللسانيات وداع إلى الأخذ بها، وبين متمسك بالتراث لا يرضى له بديلا، وبين من حاول الوقوف وسطا بين الفريقين. فأصبح بذلك الدرس اللساني العربي الحديث مجالا لصراع اللسانيات والتراث اللغوي العربي، فتنوعت الدراسات المقدمة حول هذا التراث وتعددت التصورات حوله. فهو في بعضها تراث ينبغي تمجيده وطرح ما سواه، وفي بعضها الآخر قابل للتقويم من منظور اللسانيات الحديثة، وفي بعضها تراث يمكن أن يتفاعل مع اللسانيات الحديثة الغربية. لتمثل هذه المواقف أفكارا قامت عليها إتجاهات بذاتها في قراءة التراث العربي. هذه القراءة التي أسفرت عن عديد التصورات حول التراث اللغوي العربي عامة والنحوي خاصة. ولعل أبرز تصورات المحدثين حول التراث النحوي هي تلك التي طرحت في أعمال اللغويين تمام حسان وعبد الرحمان الحاج صال باعتبارهما أبرز من خاض في التراث النحوي منذ نشأة الدرس اللساني إلى اليوم.

وبحثنا هذا محاولة لرصد أهم ما استقر لدى هذين اللغويين من آراء حول قضية من قضايا النحو العربي القديم، هي قضية العامل النحوي، هذا الذي شكل نظرية يمكن القول



إنه عليها مدار هذا النحو. فما هو إذن موقف كل من تمام حسان وعبد الرحمان الحاج صالح من العامل النحوي؟ وفيما تتمثل الخلفيات والدوافع الكامنة وراء كل موقف؟ يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة؛ إذ أن البحث فيه كفيل بإعطائنا لمحا من ملامح الدرس اللساني العربي الحديث، وأهم التيارات المتفاعلة داخله، والمؤثرة في النظر إلى التراث اللغوي عامة والنحوي خاصة، إذ تسعى هذه الدراسة إلى بيان تصور كل من الرجلين حول العامل، وكذا بيان النزعات المتحكمة في ذلك. وقد انتهجنا لتحقيق ذلك المنهج الوصفي؛ ذلك لأنه المنهج الصالح لمثل هذه الدراسات.

وعن أسباب اختيار الموضوع فمنها الموضوعية وتتمثل في بغية اكتشاف آراء المعاصرين في العامل كأهم قضية في الدرس النحوي، ومن ثم معرفة محل التراث اللغوي من الدرس اللساني الحديث. ومنها الشخصية والمتمثلة في التعرف على النظرية الخيلية الحديثة وأهم مفاهيمها.

وكدراسات سابقة في الموضوع وجدنا مذكرة ماجستير بعنوان " نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي، مفهومه في النظرية الخيلية الحديثة وتطبيقاته في تعليمية النحو " لصاحبها عبد الكريم جيدور، تناول فيها مفهوم العامل في النظرية الخيلية الحديثة وتطبيقه في تعليمية النحو العربي.

وقد جاء بحثنا هذا مرتباً وفق خطة فرضها ترتيب المادة العلمية إضافة إلى بعض الاعتبارات المنهجية، بحيث قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: كان بعنوان " في نشأة النحو وظهور فكرة العامل النحوي "، وقد ضمّ مبحثين خصصنا الأول لنشأة النحو، حيث تناولنا فيه شيئاً من ملامح البيئة الفكرية التي نشأ النحو فيها محاولين الإشارة إلى مصدر النزعة العربية العقلية التي طبعت النحو العربي. أمّا المبحث الثاني فقد تناولنا فيه ظهور فكرة العامل في الدرس النحوي العربي القديم، وتطرقنا لتعريفه وأنواعه.

• الفصل الثاني: وكان بعنوان "العامل النحوي عند تمام حسن"، وقد قسمناه هو الآخر إلى مبحثين. عرضنا في الأول منهما موقف تمام حسن من العامل وبيّنا الخلفيات الكامنة وراء ذلك الموقف، كما أوردنا آراء بعض الباحثين كمناقشة لهذا الموقف وخلفياته. أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه نظرية القرائن النحوية تعريفاً وبيانا لمرتكزاتها ومناقشة لفكرة كونها بديلاً عن العامل النحوي.

• الفصل الثالث: وكان بعنوان "العامل النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح"، وقد تحدثنا في مبحثه الأول عن النظرية الخليلية الحديثة وحاولنا إحلالها محلها من النشاط اللساني العربي الحديث، وكذا بيان منطلقاتها. أما المبحث الثاني فقد حوى موقف عبد الرحمان الحاج صالح من العامل وأهم ما ارتسم حول العامل في النظرية الخليلية الحديثة كالمفهوم والوظيفة.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على بعض كتب النحو القديمة أهمها: الكتاب لسيبويه والخصائص لابن جني، تضاف إليها مؤلفات تمام حسن خاصة كتاب اللغة العربية معناها ومبناها. إضافة إلى مؤلفات عبد الرحمان الحاج صالح وبالأخص: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.

وكأي بحث لم يخل بحثنا هذا من الصعوبات، أهمها قلة الدراسات حول النظرية الخليلية الحديثة خاصة، مما جعل أمر التعامل مع مؤلفات عبد الرحمان الحاج صالح مباشرة غاية في الصعوبة.

الفصل الأول

في نشأة النحو وظهور فكرة العامل

1. في نشأة النحو العربي.
2. ظهور فكرة العامل النحوي.

1-1-1 في نشأة النحو العربي.

1-1-1-1-1 توطئة:

إنّ ورود حرف الجر "في" ضمن عنوان هذا المبحث جاء إيماناً منّا أنّ نشأة النحو العربي لا يمكن الإلمام بها في وريقات معدودة، ذلك أنّها تمثل موضوعاً متعدد الجوانب ومترامي الأطراف، ولا يسعنا أن نلمّ بما اكتتف هذه النشأة من قضايا وأحداث.

والتأريخ للنحو العربي هو من الصعوبة بما كان، هذا النحو الذي يصادفنا مكتھلاً في أوّل كتاب وصل إلينا كاملاً وهو كتاب سيبويه، يصادفنا وقد امتدت فروعه واستوت على سوقها قضاياها، مبوباً ومنظماً، مؤيِّدة أحكامه بالعلل والأسانيد، يصادفنا علماً قائماً بذاته عميقة أغواره بعيدة مراميه.

وليس معقولاً أن يبلغ هذا العلم ما بلغ في كتاب سيبويه دون أن تسبقه الجهود الكثيرة، ويصرف في سبيله بياض النهار وسواد الليل. إذ لا يتصور هذا العلم الكامل إلاّ تتويجاً لمحاولات كانت قبل سيبويه.

والحق أنّ هذا الكتاب كان ثمرة لعمل كبير وجهود عديدة سبقت تأليفه، تلك الجهود التي تناثرت أخبارها طيّ مجاميع اللغة والأدب، وكتب السير والتراجم.

إنّ أخبار هذه الجهود - وإن كان بعض الباحثين في عصرنا هذا قد جمعوا بعض شتاتها، وأودعوه كتباً حاولت التأريخ للنحو العربي قبل سيبويه¹ - غير كافية للخروج بحكم قطعي حول نشأة النحو العربي، إذ لا تزال هذه النشأة غير واضحة المعالم، إذ بإمكاننا اليوم أن نعرف شيئاً من ملامح الدرس النحوي قبل سيبويه، "أما كيف نشأ النحو؟ ومن أوّل من ألف فيه؟ فهذان سؤالان ما نظنّ أنّ في أيدينا الإجابة عنهما أو الرّدّ عليهما بحسم، وأغلب

¹ ينظر مثلاً: كتاب "الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي"، عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2،

الظنّ أنّهما سيظلان معلقين حتى نعثر على مادة جديدة تكشف لنا عن بداية النّحو العربي، وتضع حدًا للإرهاصات والتنبؤات لها¹.

وقد يقول قائل أنّ الإجابة عن السؤال الثاني (من أوّل من ألف في النّحو؟) موجودة طيّ المجاميع القديمة، إذ تجمع أغلب الآراء على أنّ واضع النّحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي. فالقول في ذلك أنّ الناظر المتأمل في الأخبار التي وردت بشأن وضع النّحو العربي على يد أبي الأسود سيجد فيها اضطرابا كثيرا؛ فإذا كان ناقلوا هذه الأخبار يتفقون في أنّ أبا الأسود هو واضع النّحو العربي، فإنهم في مقابل ذلك اختلفوا في بعض الحثيات والتفاصيل التي قد يطول الحديث بالخوض فيها، ويخرج بنا عن الإطار الذي رسمناه لهذه العجالة. ومجمل القول أنّ أصحاب هذه الأخبار "حين ذكروا أبا الأسود الدؤلي باعتباره الواضع الأوّل لم يذكروه على الوجه القطعي، أكان الوضع من نفسه أو بإشارة من سواه ... كما أنّهم اختلفوا في أبي الأسود أكان واضعا لقواعد نحوية لم تكن من قبل أم أنّه دون ما كان معروفا منها"². ومادام الأمر بهذه الصعوبة فإننا لا نودّ الخوض في الحديث عن نشأة النّحو العربي بتناول الجوانب التي لا طائل من البحث فيها، كما نودّ في مقابل ذلك أن نبتعد بالحديث عن الدائرة التي تكون فيها نشأة النّحو العربي سيلا من الأحداث التاريخية الحافلة بأسماء الكتب ومؤلفيها.

وغرضنا في هذا المقام هو تناول النّحو العربي كعنصر من عناصر الحضارة العربية الإسلامية، والحديث عنه كأحد نتاجات الحركة الفكرية التي شهدها العالم الإسلامي والتي يعود الفضل فيها لنزول القرآن الكريم. هذا الحدث العظيم الذي شهد العرب على إثره نقلة نوعية شملت جميع الميادين وكافة الأصعدة.

¹ البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص83.

² الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980، ص57.

ولعل أكبر نقلة حدثت بنزول القرآن الكريم هي تلك النقطة التي طرأت على العقل العربي، فالقرآن الكريم نبه متلقيه إلى أهمية العقل وكيف أنّ الله فضله به على سائر المخلوقات، ودعاه إلى إعماله والتدبّر في مختلف الظواهر، ليعلن بذلك ميلاد عقل عربي جديد "قد أعيد تشكيله وطرحته تجاهه آفاق شاسعة ممتدة الجوانب بعيدة الحدود. دعي للتحرك إليها والاستجابة لنداءاتها على المستويات كافة: التصورية، الاعتقادية، المعرفية المنهجية والحضارية"¹.

وما يهمنا في هذا المقام هو التغيير الذي طرأ على هذا العقل من الناحية المنهجية فنظرة العقل العربي إلى الظواهر على اختلافها صارت مغايرة لما كانت عليه قبل نزول الوحي. الذي فتح أمامه سبلا وآفاقا جديدة وسنّ له نهجا جديدا لم يألفه من قبل في التعامل مع هذه الظواهر المختلفة، "إذ أراد القرآن أن يجتاز بالعقل مرحلة النظرة التبسيطية المسطحة المفككة التي تعالج الأشياء والظواهر كما ولو كانت متقطعة معزولة. منفصلا بعضها عن بعض إلى مرحلة النظرة العميقة الشاملة في مختلف المجالات"²، فأصبح العقل العربي بموجب ذلك باحثا في الظواهر وأسبابها، معللا لها في شتى تصاريفها دون اكتفاء بالنظر السطحي الساذج.

إنّ القرآن لما كان بهذه العظمة، وجب الحفاظ عليه والدفاع عنه وعن ما يحمل من عقائد، وفهم ما ينصّ عليه من تشريعات بها توطّر حياة المسلمين في شتى أصعدتها. فكان من الطبيعي أن تنشأ العلوم لخدمته. وكان من الطبيعي أيضا أن يكون العقل الجديد الذي كونه القرآن الكريم حاضرا بقوة في هذه العلوم، إذ أنّ النزعة العقلية سمة من سمات أغلب تلك العلوم، ومظاهرها واضحة جليّة فيها، ليكون القرآن بذلك "أحد المصادر الكبرى - إن لم يكن أكبرها - للنزعة العقلية بحثه على تحكيم العقل وبالنظرة العقلية غير الأسطورية أو

¹ حول إعادة تشكيل العقل المسلم، عماد الدين خليل، دار كتاب الأمة، الدوحة، ط1، 1992، ص28.

² نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن حسين الملح، دار الشروق، نابلس، ط1، 2000، ص96.

الخرافية التي جاء بها...وبما فيه من آيات محكمة ومتشابهة كانت عاملا من عوامل الاختلاف في الرأي والتفسير والإجتihad"¹.

فصاحب العقل الجديد الذي كونه القرآن هو الآن بصدد الدفاع عن هذا القرآن وفهمه، لذا كان أمرا طبيعيا كما قلنا أن يحتكم في تعامله مع مختلف القضايا إلى هذا العقل وفق ما رسم له القرآن من أطر في اعماله.

1-1-2-1-1 بيئة النّحو العربي الفكرية وأهم علومها:

1-1-2-1-1-1 سبب نشأة النّحو العربي:

إنّ النّحو العربي وإن كانت - كما هو معروف - أغلب الآراء ترى أنّ نشأته كانت درءا للّحن الذي طرأ على اللغة العربية جراء اختلاط العرب بالأعاجم في المجتمع الجديد الذي أسفرت عن معالمه حركة الفتوحات الإسلاميّة، ودخول الناس في دين الله أفواجا، إلّا أنّ بعض الباحثين يرى أنّ نشأة النّحو العربي جاءت لغاية فهم القرآن الكريم بشكل أساس من منطلق أنّ درء اللّحن يمكن تحقيقه بمباحث بسيطة من النّحو. ونحونا العربي هو على قدر كبير من الضخامة وغزارة المادّة العلمية والتعمّق في بحث القضايا اللغوية ما يجعلنا نقول إنّ نشأ لفهم القرآن بدرجة أولى، "قالبون شاسع بين محاربة اللّحن وإرادة الفهم، لأنّ اللّحن ما كان أن يفضي بالنّحو إلى ما أفضى إليه ... بل لعلّه كان حقيقيا أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب، أمّا الفهم فإنّه يقصد إلى البحث عن كلّ ما يفيد في استنتاج النّص ... ومن هنا كان هذا النشاط التّحوي القيم على الوجه الذي نعرف من كثرة علمائه وتفرع مذاهبه ووفرة مادته"².

ومادام الأمر كذلك أي مادام النّحو نشأ لغاية فهم القرآن الكريم وجب أن تكون الصلة بينه وبين العلوم التي نشأت لذات الغاية قويّة وطيدة. هذه العلوم التي عرفت كغيرها

¹ النزعة العقلية في تفكير المعتزلة: علي فهمي هيثم، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ط1، 1967، ص19.

² النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1979، ص11.

من علوم الثقافة العربية الإسلامية آنذاك "تنافسا خفياً وظاهراً بين اتجاهين كبيرين: اتجاه يعتمد النص أساساً لبناء ذاته واتجاه يستند على العقل لإرساء دعائمه، وقد وصل هذا التنافس إلى درجة الصراع بل والصراع المرير أيضاً"¹.

إذن فنحن أمام صنفين من العلوم: علوم اتخذت من النص صرحاً اتكأت عليه وجعلته مرجعها الذي لا تحيد عنه في بناء دعائمه وهي المعروفة بالعلوم النقلية وعلوم اتخذت من العقل مسنداً ومرجعاً في تقرير الأحكام وهي تلك العلوم المعروفة بالعلوم العقلية وسنورد في مايلي أشهر تلك العلوم مع بيان قربها من النحو العربي.

1-1-2-2-علم القراءات:

علم القراءات القرآنية من أخطر وأجل العلوم العربية التي نشأت لخدمة القرآن الكريم، إذ أنها تروم حفظ النص القرآني، وذلك بضمان قراءاته على الوجه الصحيح. بحيث أنه "علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللّغة والإعراب، والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والإتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع. أو يقال: علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النقل"².

"وعلم القراءات يدور حول أمرين اثنين، الأول: كيفية أداء الكلمات القرآنية سواء أكان ذلك الأداء متفق عليه بين الناقلين لهذه الكيفية، أم مختلف فيه والأمر الثاني: النقل الصحيح عن الأئمة الذين تلقوا هذه الكيفية بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى رسول الله

ﷺ³.

¹ النحو العربي، صراع العقل والنص، بلقاسم حمام، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع8، 2009، ص56.

² لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، نقلاً عن: المدخل إلى علم القراءات، شعبان محمد اسماعيل مكتبة سالم، مكة المكرمة، ط2، 2003، ص27.

³ نفسه، الصفحة نفسها.

يتضح من هذا أنّ علم القراءات القرآنية علم نقلي يعتمد في بناء مادته وتكوينها على النصّ القرآني المنقول بالتواتر عن الرسول ﷺ.

وأما عن مدى قربه من النحو العربي فيمكن رصد هذا القرب بين العلمين على مستوى رواد هذا العلم ممّن كان لهم إسهام في النحو العربي، فقد كان أوائل المنشغلين بالنحو من القراء كأبي الأسود الدؤلي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمر بن العلاء والكسائي¹. (وهذا بحكم أنّ علماء العرب كانت ميزتهم الموسوعية إذ يأخذون من كل علم بطرف).

وعلى هذا تكون القراءات من أقرب العلوم للنحو العربي وأشدّها احتكاكا به، بحكم اشتراكهما في أغلب المنشغلين بهما.

1-1-2-3-أصول الفقه:

هو أيضا من العلوم الخادمة للقرآن الكريم، وقد عرفه القاضي البيضاوي بقوله "هو معرفة دلائل الفقه اجمالا وكيفية الإستفادة منها وحال المستفيد"².

أما عن منهجه (نقلي أو عقلي) يجمع مؤرخو علم الأصول على أنّ "المنهج في صورته الأساسية ظهر عند الإمام الشافعي، والمهم هنا أن الأصول الأربعة: القرآن، السنة، الإجماع، القياس، كما استقرت في المنهج إنما تضيف العقل إلى النقل، وهو عقل اسلامي يستبعد الباحثون تأثيره بعوامل خارجية"³.

إذن فعلم الأصول يجمع في منهجه بين النقل والعقل لبناء مادته وإرساء دعائمه كعلم قائم.

وأما عن علاقته وصلته بالنحو العربي، فلا نريد إطالة الحديث في جوانبها المتعددة (لأنّ غرضنا هو إثبات القرابة واحتكاك هذه العلوم ببعضها ببعض) لذلك سنورد مثلا واحدا

¹ ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص13.

² نقلا عن: أصول الفقه تاريخه ورجاله، شعبان محمد اسماعيل، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981، ص11.

³ النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص15.

عن قوة الصلة بين العلمين وهو ما قاله جلال الدين السيوطي عن سبب تأليفه لكتاب "الأشباه والنظائر" يقول: "واعلم أنّ السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أنّي قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر"¹.

إذن فهذا هو النحو يحذو حذو الفقه في التأليف والتصنيف، ثم إنّ أصول النحو علم يتناول أصول النحو كما للفقه ذات العلم، وللاشارة فقد كان بين أصول الفقه وأصول النحو تأثير كبير رصده بعض الباحثين ممّن تناولوا العلاقة بين العلمين في مؤلفاتهم، وخلاصة القول هي أنّ علم الأصول كان أيضا قريبا إلى علم النحو قوى الصلة به.

1-1-2-4- علم الكلام:

هو ذلك العلم الذي "يتضمّن الحجاج عن العقائد الدينية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الإعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة وسرّ هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد"².

وقد نشأ هذا العلم جراء اضطرابات سياسية أدت إلى فتنة استغلها الدخلاء والمنافقون على بث الشبهات بين المسلمين متخذين الآيات المتشابهة في القرآن الكريم مدخلا لهذه الشبهات، ومنذ ذلك الحين اجتمع المتأدّبون حول شيوخهم يتباحثون في البراهين والشبهات فنشأ علم الكلام من تلك المحاورات التي كان أصحابها يزولون الجدل والتأويل³.
وعلم الكلام علم عقلي على العموم وخاصة عند المعتزلة الذين غلبوا العقل في التأويل على النقل وتمادوا في هذا التغليب أيما تماد⁴.

¹ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ج1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1975، ص06.

² المقدمة، ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، المكتبة التجارية، القاهرة، ط1، 1962، ص457.

³ ينظر: ينباع الفكر الإسلامي ومراحل تطوره، محمد غلاب، مجلة دراسات في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ع63، 1966، ص29.

⁴ ينظر: النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، على فهمي هيثم، ص36.

وأما عن مدى صلته وقربه من النحو العربي واحتكاكه به فسنورد للتدليل على ذلك قولاً لابن جني في حديثه عن العلل التي يستخدمها النحاة في تعليلهم للقضايا والأحكام النحوية يقول: "اعلم أنّ علل النحويين... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا"¹.

فابن جني في هذا النص يعلمنا بشيء من الصلة القائمة بين النحو وعلم الكلام وهي طبيعة العلل المستخدمة في كلا العلمين وكيف أنها تحيل على الملموس الظاهر لا على الخفي، وبذلك يتأكد لنا أنّ علم النحو أيضاً على صلة وثيقة بعلم الكلام قريب منه. هذه لمحة عن الجو الذي نشأ فيه النحو العربي القديم، نشأ خادماً للقرآن ساعياً إلى فهمه "ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج. لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص"².

إذن فالنحو بحكم الهدف احتك بكل العلوم التي تشاركه فيه، ولابدّ أن يكون أثر فيها وتأثر، بحكم أنّ التأثير والتأثر من طبيعة العلوم. فهنا يمكن أن نلتمس مصدر النزعة العقلية التي طبعت النحو والتي سوف تكون فيما بعد (كما سنرى) محل نقد شديد من طرف المحدثين.

إنّ مصدر هذه النزعة لا شكّ هي العلوم اعتمدت العقل أو زاوجت بينه وبين النقل في تكوين دعائمها (خاصة أصول الفقه والكلام). فضلاً عن أنّ النحو هو وليد العقل الذي نتج عن النقلة التي أحدثها القرآن الكريم. وهي النزعة التي خلّفت أثراً منطقياً في دراسة

¹ الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1957 ص48.

² فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، ط1، 1982، ص35.

اللغة، وهو استنادا إلى ما سبق أثر منطق ولد في البيئة الإسلامية. أما عن التأثير بغير ذلك من منطق أمم أخرى فسوف تكون لنا معه وقفة في الفصلين اللاحقين.

1-2-1- ظهور فكرة العامل النحوي في النحو العربي.

1-2-1- منزلة التعليل في النحو العربي:

عرضنا في المبحث السابق شيئاً من ملامح البيئة الفكرية التي نشأ النحو العربي في رحابها، وقلنا أنّ القرآن الكريم كان الباعث على هذه الحركة، لما عمل عليه من تكوين عقل جديد يسعى إلى النظر في الظواهر المختلفة، يصفها ويعلل لتغييراتها ويبحث عن أسباب وجودها.

ولقد كان هذا العقل حاضراً في النحو العربي، فهاهو هذا النحو لا يقف عند الظواهر اللغوية واصفاً لها مثلما هي عليه، بل يمضي باحثاً في ما وراء ذلك. وأبرز مثال على ذلك التعليل الذي عرف عن النحو العربي.

"يراد بالعلّة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف"¹.

والتعليل للأحكام النحوية أمر معروف في النحو العربي، ومظهر وسمة بارزة من سماته؛ حيث اشتهر النحاة بتعليلاتهم التي حفلت بها مختلف كتب النحو العربي و مؤلفاته، بل إنّ "التعليل جزء من جسم النحو العربي، نشأ معه وتطور بتطوره، حتى غدا التاريخ له موازياً للنحو نفسه"².

يورد لنا بن جني حافزا من الحوافز التي شجعت علماء النحو الأوائل على التعليل للأحكام، حيث أورد ما روي عن الأصمعي أنّه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب أخته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم. أليس بصحيفة؟"³. فابن

¹ أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، ط2، 1983، ص108.

² نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن حسين الملح، ص35.

³ الخصائص، ابن جني، 239/1.

جني يجعل من تعليل الأعرابي لتأنيث المذكر بالحمل على المعنى سببا، ويجد فيه مسوغا لخوض النحاة في التعليل للمسائل النحوية يقول: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرّفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا يعلّل هذا الموضع بهذه العلة ... فلا يهتاجوا لمثله. ولا يسلكوا فيه طريقته"¹.

إلى هذه البدايات يعود ظهور التعليل في النحو العربي. وبعد ذلك عرفت العلة اهتماما كبيرا بها، وعلا شأن التعليل في النحو العربي. وهاهو الخليل بن أحمد الفراهيدي يشرح لنا ماهية التعليل، ويقرب مفهومه حينما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو أهي من عنده، أم سمعت عن العرب. يقول: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها. وقام في عقولها علله. وأنا اعتلت بما عندي ... فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام. وقد صحّت عنده حكمة بانيها ... فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هكذا لعله كذا وكذا"².

يوضّح لنا الخليل في هذا القول كيف يعلل النحوي للأحكام بعلل لم تسمع عن العرب صراحة، ولكنّها موجودة ضمنا في عقولهم، وكيف يفعل النحوي ذلك اجتهادا منه وثقة بحكمة العرب في تصرفهم في اللغة.

ومما يدلّ على أنّ منزلة التعليل عظيمة في النحو العربي إهتمام النحاة بها كما قلنا، ليس فقط إيرادا وخوضا فيها، وإنّما تقسيما وتصنيفا، ومن ذلك أنّ ابن السراج قسم العلل النحوية إلى قسمين. يقول "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها ما هو المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن

¹ الخصائص، ابن جني، 239/1.

² الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979، ص66.

يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها"¹.

فابن السراج في هذا النص يفرق بين التعليل الذي يقودنا إلى التقيّد بما ورد عن العرب، وبين التعليل الذي يجعلنا نعرف السبب والحكمة وراء كل وجه من أوجه اللغة وتصاريدها.

أما الزجاجي فقد قسم العلة إلى ثلاثة أقسام:

العلّة التعليمية: ويعرفها بأنها "العلّة التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب. لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره ... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم. إن قيل لم نصبتم زيدا؟ قلنا: بآن. لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه"². إذن فالعلّة التعليمية مؤدّاهما إلى كلام العرب. فالمتكلم لم يسمع عن العرب كل كلامها، وإنما يستعين أثناء تصرفه في الكلام بما علمه من بعضه، فيرفع وينصب ويجر، ويرجع ذلك إلى ما سمع عن العرب، فيكون بذلك المعلوم من كلام العرب علة لورود ما لم نعلم على وجه من الوجوه.

العلّة القياسية:

"أما العلة القياسية فإن يقال لمن قال: نصبت زيدا بآن في قوله (إن زيدا قائم): ولم يجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال لأنها عارضت الفعل المتعدي إلى مفعول"³. إذن فهذه العلة منبثقة عن سؤال طرح لما عرفت العلة الأولى.

العلّة الجدلية:

"أما العلة الجدلية فهي كل ما يعتل به في باب إن بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي الوجوه شابته هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها..."¹.

¹ الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ص35.

² الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص64.

³ نفسه، الصفحة نفسها.

يستفاد من كل هذا أنّ التعليل حظي بعناية كبيرة من قبل النحاة العرب؛ فهاهم بداية الأمر يعتلون بإرجاع الظواهر إلى كلام العرب، ثم ينطلقون إلى البحث عن الحكمة الكامنة وراء هذه الظواهر عن طريق علل تتوّد الواحدة من سابقتها.

واتجاه النحاة للتعليل النحوي كان إدراكا منهم لأهميته. ولما فيه من عظيم الفائدة في التعقيد الجيد للغة ومن ثم حفظها، فالتعليل النحوي حوّل ما هو عادة في كلام العرب الذي قامت في عقولها ضمنا علة إلى علة ومعلول، وهو ما من شأنه أن يفسّر هذه العادة، ويوقف دارس اللغة على حكمة العرب، ثم إنّ ارتباط اللغة العربية بعنصر ثابت هو القرآن الكريم، أوجب أن تكون الدراسة التي تروم حفظها معيارية تهتم بما يجب أن تكون عليه اللغة، وهنا يظهر دور التعليل في ترسيخ المعيارية. إذ أنه يبرهن على صحة المعيار المتخذ في إصدار الحكم النحوي، من ثم تصير المعيارية (بحكم أنها معللة تعليلا يؤدي إلى ترسيخها) وسيلة ناجعة لتعليم النحو، ففرق بين تعليلنا لرفع زيد في جاء زيد بأن العرب قالت ذلك وبين قولنا أنه فاعل، لأنّ التعليل الثاني سيجعل من المتكلم مبدعا لا مجرد مقلّد. وفضلا عن هذا التعليل وسيلة لترسيخ النحو وقواعده في ذهن المتعلم².

1-2-2-1- العامل النحوي: المنشأ، التعريف، الأنواع:

1-2-2-1- منشأ العامل النحوي:

قلنا بأنّ التعليل سمة بارزة في النحو العربي؛ إذ أنّ النحاة عللوا للظواهر اللغوية على اختلافها، وأبرز ظاهرة يمكن التقطن لها هي العلامات الإعرابية، فكان لا بد للنحاة أن يجدوا تعليلا مناسباً لاختلاف هذه الحركات، فطالما أن لكل معلول علة، فلا بد من وجود علة رفع الفاعل ونصب المفعول... وبعد أن أدركوا الأسباب اجتزؤوا قدرا منها وجدوها

¹ الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 65.

² ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن حسين الملقح، ص 184 وما بعدها.

لا توجد إلا سابقة للأسماء أسموها عوامل أما آثارها...فهي العمل، والألفاظ التي تظهر عليها [فهي] المعمولات"¹.

إذن فالنحاة بموجب المبدأ القاضي بأن علة وراء كل ظاهرة في اللغة العربية (بحكم أن العرب أمة حكيمة كما رأينا مع الخليل) رأوا أن تغيير العلامة الإعرابية لا بدّ له من علة وسبب، فبعد ملاحظة كلام العرب وجدوا أنّ التغيير الذي يطرأ على العلامة الإعرابية في الأسماء إنما هو بسبب ما يدخل عليها، فسمّوا هذه الدواخل عواملًا وسمّوا ما تدخل عليه معمولات. ومن هنا كان منشأ نظرية العامل النحوي، "فهدف هذه النظرية إذن هو وضع تعليل مقبول للصورة الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها. وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل"².

إذن فخلاصة هذا الكلام أن فكرة العامل النحوي منشأها البحث في العلل.

1-2-2-2- تعريف العامل النحوي:

"الملاحظ أنّ النحاة القدماء مع ادراكهم لحقيقة العامل، لم يقدموا تعريفا جامعاً مانعاً للعامل، وإنما بينوا مظاهره الإجرائية في كتبهم. ولعلمهم لم يعرفوه لبدايته ووضوحه عندهم فهو غني عن التعريف الدقيق. أما المتأخرون فقد عرفوه ووضحوه للتعليم"³.

وهاهو ذا كتاب سيبويه أول كتاب وصل إلينا في النحو العربي لايشتمل على تعريف للعامل النحوي، إذ نراه يذكره دون أن يعرفه أو يخصّه بشرح لمفهومه، ومن ذلك حديثه عنه في الصفحات الأولى من الكتاب حيث قال في مجاري أواخر كلم العربية: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ واحد، والجر

¹ التعليل اللغوي عند الكوفيين، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1994، ص97.

² نفسه، ص97.

³ نظرية العامل في النحو العربي، رياض بن حسن الخوام، منشورات مجمع اللغة العربية، الرياض، ط1، 2014، ص13.

والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"¹. ثم يعلّل ذكر المجاري الثمانية بقوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شئ منها إلا وهو يزول عنها - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف"².

إنّ سيبويه وإن كان قد بيّن بعض سمات العمل النحوي، كاختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها. إلا أنّه لم يخصّ العامل بتعريف، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ سيبويه ألف كتابه ونظرية العامل قائمة بذاتها. ومفهوم العامل مستقر في الدرس النحوي متعارف ومتفق عليه بين النحاة، وهو ما يدفعنا إلى القول إنّ العامل النحوي قديم في النحو العربي، وإلاّ ما كان لسيبويه أن يذكره دون تعريف لو كان مفهوماً جديداً عنده أو حتى عند من سبقه بزمن يسير.

هذا بالنسبة للقدماء أمّا المتأخرون فمن أشهر تعريفات العامل عندهم، تعريف الشريف الجرجاني في كتاب التعريفات. يقول: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"³. وعرفه بن بابشاذ في المقدمة المحسبة بقوله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب العوامل الداخلة عليها"⁴. هذه هي أشهر تعريفات العامل النحوي وأكثرها شيوعاً. يستفاد منها أنّ العامل النحوي هو المحدث للحركات الإعرابية، والمسبّب لتغيّرها. وخلاصة القول ومجمله أنّ العامل عند

¹ الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982، ص13.

² الكتاب، سيبويه، ص13.

³ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1992، ص78.

⁴ نقلاً عن: نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط1، 2014 ص48.

النحاة جاء "تفسيرا لظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة، في هذه العلاقة تم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات"¹.

1-2-2-3-أنواع العوامل النحوية:

قلنا أن النحاة الأوائل تحدّثوا عن العامل النحوي دون أن يخصّوه بتعريف أو يسعوا لشرح مفهومه باعتباره مفهوماً بديهاً متفقاً عليه، كما قلنا أنّ المتأخرين هم من خصّوه بتعريفات فلقد ألفت الكتب في العامل النحوي تعرفه وتوضح أنواعه ولعل أشهر هذه الكتب هو كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني والذي أورد فيه تقسيماً للعوامل النحوية.

العوامل عند الجرجاني تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية: " فاللفظية منها تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، فالسماعية منها أحد وتسعون عاملاً والقياسية منها تسعة عوامل والمعنوية منها عددان"². وهذه العوامل كما أوردتها هي:

أ-العوامل اللفظية:

-السماعية³: وقد قسمها إلى ثلاثة عشرة نوعاً يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

النوع	ما يشمله من عوامل
حروف تجر الإسم الواحد	الياء، من، إلى، في، اللام، رب، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم وبأؤه، حاش، خلا، عدا.
الحروف المشبهة بالفعل	إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لبيت، لعل
ما ولا المشبهتان بـ ليس	ما، لا، المشبهتان بـ ليس
حروف تنصب الإسم المفرد	واو المعية، إلّا، يا، أيّا، هيا، أي، الهمزة

¹ اشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، ص195.

² العوامل المئة، عبد القاهر الجرجاني، تح: أنور الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، ط1، 2009، ص40.

³ نفسه، ص41 وما بعدها.

حروف تنصب الفعل المضارع	أن، لن، كي، إذن.
حروف تجزم الفعل المضارع	إن، لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية.
أسماء تجزم الأفعال	من، أي، ما بمعنى شيء، متى، مهما، أينما، أنّى، حيثما، إذما.
أسماء تنصب على التمييز أسماء نكرات	(عشرة) إذا ركبت مع أحد أو اثنين إلى تسعة، كم الاستفهامية، كأين، كذا.
أسماء الأفعال	الناصبية: رويد، بله (إسم لدع)، دونك، عليك، (ها)، حيهل. الرافعة: هيهات، شتان، سرعان.
الأفعال الناقصة	كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام، ليس.
أفعال المقاربة	عسى، كاد، كرب، أو شك
أفعال المدح والذم	نعم، بئس، حبذا، ساء
أفعال الشك واليقين	علمت، وجدت، رأيت ظننت، حسبت، خلت، زعمت.

-القياسية¹: أما القياسية فسبعة عوامل:

-الفعل على الإطلاق.

-اسم الفاعل.

-اسم المفعول.

-الصفة المشتبهة.

-المصادر.

¹ العوامل المثة، عبد القاهر الجرجاني، ص63.

- المضاف.
- الإسم التام.
- ب.العوامل المعنوية¹:
- رافع المبتدأ والخبر.
- رافع الفعل المضارع.

وأخيرا فما ذكرناه حول نظرية العامل (النشأة والتعريف والأنواع) يمثل جزءا يسيرا مما يمكن أن يقال حول هذه النظرية وتاريخه. إذ أنّ الحديث عن نظرية العامل عند القدماء هو الآخر موضوع متشعب، لما فيه من القضايا (كاختلاف العلماء في الأعمال وكذا اختلافهم في طبيعة العامل النحوي). لذلك اكتفينا بهذه الأمور؛ إذ لم يكن غرضنا الخوض في تفاصيلها عند القدماء، وإنما أردنا فقط الإشارة إلى منشأ العامل وتقريب مفهومه المشهور ومن ثمة ذكر أقسامه.

¹ العوامل المنة، عبد القاهر الجرجاني، ص64.

الفصل الثاني

العامل النحوي عند تمام حسن

1. تمام حسن والعامل: الموقف والخلفيات

2. نظرية القرائن النحوية

2-1-تمام حسّان والعامل (الموقف والخلفيات)

2-1-1-الموقف:

يرفض تمام حسّان العامل النحوي، ويرى أن اللغة مجموعة أجهزة متكاملة تضمّ طرقا تركيبية عرفية مرتبطة بالمعاني النحوية، يتجه كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية. ويرى أن الفاعل مرفوع لأن فكرتي الفاعلية والرفع مرتبطتان عرفيا دونما سبب منطقي، فكان من الممكن أن يكون الفاعل منصوبا، ويكون المفعول مرفوعا لولا جريان المصادفة العرفية على هذا النحو¹.

والعامل النحوي عنده قاصر عن تفسير الظواهر النحوية بواسطة الحركات الإعرابية، والتي رأى أنها لا يمكن أن تدلّ على المعاني النحوية بمفردها؛ وذلك لأنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات قليلة إذا ما قورنت بغيرها مما يعرب إعرابا محليا وتقديريا أو بواسطة الحذف. ثم إنّه يرى أنّه في حالة الإعراب بالحركة الظاهرة دون وجود إعراب محلي أو تقديري -فرضا- لأصبحت الحركات تدلّ على أكثر من باب نحوي، وهذا مدعاة اللبس².

والناظر في أعماله المختلفة يرى جليا سخطه على نظرية العامل النحوي التي قال بها القدماء، ودعوته المتكررة إلى إلغائها وعدم الاعتماد عليها في الدراسة اللغوية العربية بل وإعلانه لسقوط هذه النظرية ليقوم مقامها نظرية أخرى تغني عن القول بها كما سنرى. كما يمكن للمتأمل -من خلال ما ساقه تمام حسّان من مسوغات لدعوته- أن يكتشف الخلفيات الكامنة وراء هذه الدعوة والتي نرى أنّ من أهمها:

¹ ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000، ص57.

² ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ط، 1994، ص232.

2-1-2- الخلفيات:

2-1-2-1- تبني المنهج الوصفي:

لقد أرسى السويسري فردينان دي سوسير دعائم للسانيات أهلتها لتكون ذلك العلم القائم بحد ذاته، والذي يعنى بدراسة اللغة البشرية دراسة علمية موضوعية. وسعياً منه إلى ضبط هذه الدراسة ضبطاً منهجياً "أثبت أن التناول التاريخي للظاهرة اللغوية ليس تناولاً علمياً؛ لأنه لا يستطيع أن يطبق مناهج البحث العلمي. ومنذ ذلك الحين وجد مصطلحا diacrony و synchrony طريقهما إلى البحث اللغوي، ليشير الثاني منهما إلى المنهج الوصفي الذي يراه اللغويون المحدثون حتى الآن المنهج الصالح لدراسة اللغة على أساس علمي"¹.

والتناول العلمي - كما يعرفه هذا الاتجاه - يتجسد في أنه "يقوم على دراسة اللغة ووصفها مستبعدا التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية"².

وهكذا "تكونت في هذا الإطار عدة مدارس تختلف في تقنيات الوصف اللغوي ولكنها تنطلق من الأسس التي تكونت عند دي سوسير... لقد أصبح علم اللغة الوصفي سائداً عند أكثر المنشغلين ببحث اللغة في العالم. حتى إن البعض يتحدث عن علم اللغة الحديث ويعني علم اللغة الوصفي، وكأنه المنهج الوحيد الحديث في علم اللغة"³

وكان من نتائج ظهور هذا الاتجاه وانتشاره في أوروبا أن أصبحت الدراسات اللغوية الأوروبية القديمة محل نقد شديد؛ بحيث رأى أصحاب هذا المنحى أن أعمال اليونان والرومان اللغوية تشوبها عدة شوائب، وتشمل على جملة من النقائص، فكان عليهم تجاوزها لزاماً - بحكم ما نصت عليه الوصفية - بحيث رأوا أن مصدر هذه الشوائب والنقائص هو تدخل جوانب ليست لها أية صلة بدراسة اللغة. إذن فقد "كان منطلق الوصفيين في الغرب

¹ النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص30.

² دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد، عمان، ط1، 2004، ص64.

³ مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، ط2، د.ت، ص21.

نابعا من قناعة أساس مفادها أن دراسة اللغة على أساس المنهج الوصفي يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ النحو التقليدي، وإزالة بعض التقاليد التي رسخها في التقاليد اللغوية بسبب منطلقاته المنطقية والفلسفية كما تتمثل في أعمل اليونان والرومان¹.

وسرعان ما عرفت الوصفية طريقها إلى الساحة اللغوية العربية "إذ بدأت بواكير المنهج الوصفي في الظهور إلى ساحة الثقافة العربية في فترة اتصال العرب بالغرب، وذلك عن طريق البعثات العلمية، وقد حددت الفترة بأواخر الأربعينيات بعد أن بدأ المبعوثون إلى جامعات الغرب من مصر والعالم العربي يعودون إلى بلادهم"².

فانتشرت بذلك الدعوة إلى دراسة اللغة العربية وفق هذا المنهج، فألفت في هذا الصدد عديد المؤلفات وأجريت عديد الدراسات التي تعرف بهذا المنحى، وتدعو إلى انتهاجه وتحاول تطبيقه على اللغة العربية.

ومما هو جدير بالذكر هنا أنّ الوصفيين العرب رأوا "في ما صحّ من نقد الوصفيين الغربيين لنحوهم التقليدي قابلا للتطبيق على النحو العربي"³، فاستقر لديهم بموجب ذلك ما مفاده أن العيوب التي تضمنها النحو العربي هي نفسها التي عدها الغربيون لنحوهم التقليدي. "ولم يتخذ هذا المنطلق في أعمال الوصفيين شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهية، فكان منطلق كل دراساتهم"⁴. فراحوا بمقتضى ذلك يعملون على نقد النظرية النحوية العربية مستنديين في ذلك إلى النتاج الغربي في هذا الصدد.

¹ اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009 ص225.

² مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا الله موسى، دار الإسرء، عمان، ط1، 2002، ص195.

³ قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاح، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1/2009، ص287.

⁴ اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ إسماعيلي علوي، ص226.

وتَمّام حسّان كان من أولئك الذين تبنا المنهج الوصفي، ودعا إلى تطبيقه على اللغة العربية؛ وذلك لأنّ الأساس في الدراسات اللغوية حسبه هو المنهج الوصفي¹، حيث رأى فيه سبيل تخلص النحو العربي من الشوائب، والتي كانت مصدر الشكوى من صعوبته وتعقيده يقول: "وحيث نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف"².

وبناء على هذا التوجه - وعلى غرار ما فعله الوصفيون العرب - طرح تمام حسّان آراءه العديدة في نقد النحو العربي، ومن ذلك ما أدلى به في قضية التأثر بالمنطق الأرسطي، حيث رأى أنّ أثر المنطق الأرسطي في النحو العربي "يبدو من جانبين اثنين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في الفكر اللغوي العام، وثانيهما في الأقيسة والتعليقات في المسائل اللغوية مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات التي جاء بها أرسطو في دراساته"³.

وما يهمننا في هذا الموضوع أنّه يرى في الجانب الأول (المقولات) أنّ فكرة العامل النحوي في الدراسات اللغوية العربية القديمة هي نتاج أثر مقولتي (الفاعلية والقابلية) في الفكر النحوي؛ "فإذا كان الشيء إمّا فاعلا وإمّا قابلا، فلماذا لا تكون الكلمات كذلك؟ ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملا في بعضها الآخر؟"⁴.

وبحكم ما أقرته الوصفية حين حددت مفهوم العلمية في دراسة اللغة، يرى تمام حسّان أن الدراسة العلمية الحقة لا تتعدى وصف الظواهر وذلك راجع إلى "أنّ المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك؟، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه

¹ ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسّان، ص 28.

² نفسه، ص 12.

³ مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، مكتب النسر للطباعة، مصر، 1979، ص 17-18.

⁴ نفسه، ص 23.

الظاهرة أو تلك؟ لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر"¹.

والعامل النحوي كما رأينا تفسير لاختلاف العلامات الإعرابية، وهو من هذا المنظور يتعدى الإجابة عن كيف؟ إلى محاولة الإجابة عن لماذا؟. لذلك فهو مرفوض بحسب هذا التوجه بعدم علميته.

2-1-2-2- التآثر بابن مضاء القرطبي:

هو أبو العباس بن محمد بن مضاء اللخمي، أصله من قرطبة وإليها ينسب صاحب كتاب "الردّ على النحاة"، هذا الكتاب الذي أراد له صاحبه أن يكون ثورة على جملة من قضايا النحو العربي. فبعد أن أكد في مقدمته أنه ينوي إسداء النصح للمسلمين عملا بتعاليم الدين صرح بالهدف من تأليف الكتاب والذي كان تخليص النحو مما هو خارج عنه ولا حاجة للنحوي به، ومن ضمن هذه الأمور العامل النحوي، يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وآخر معنوي"².

فابن مضاء يرى أنّ عمل بعض الألفاظ في بعضها الآخر باطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء. ويحتج لذلك بأنّ الفاعل لا بدّ من وجوده حين الفعل، في حين أنّ الإعراب لا يحدث في ما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل"³.

ويذهب ابن مضاء إلى أنّ ابن جني قد خالف النحاة في تحديده للعامل، وأورد قوله: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"¹.

¹ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ص50.

² الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947، ص85.

³ ينظر: نفسه، ص88.

هذا أهم ما جاء حول العامل النحوي في كتاب الرد على النحاة، والذي كان له الأثر البالغ - منذ ظهوره محققاً على يد شوقي ضيف - في تقوية ثورة المحدثين على العامل النحوي. ومن أولئك تمام حسّان، الذي نراه يشيد بما فعله ابن مضاء إزاء العوامل النحوية ويرى أنه "أبان فسادها حدّ الإبانة"².

غير أن تمام حسّان وبعد أن عرض محاولة ابن مضاء، عاب عليه بعض الأمور منها أنه "لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الاعرابية باختلاف المعاني النحوية. ولم يقدّم مقام العامل فهما آخر... غير قوله: إنّ العامل هو المتكلم. فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم، ونفى عنها الطابع الاجتماعي الذي هو أخص خصائص"³.

¹ الخصائص، ابن جني، 110/1.

² مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، ص 23.

³ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، ص 185.

2-1-3- نقد ومناقشة:

يرى تمام حسّان وجوب التخلي عن فكرة العامل النحوي التي قال بها القدماء. ورغم أنه - كما رأينا - عاب على ابن مضاء القرطبي أنه لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الاعرابية، إلا أنه أيضا لم يأت بتفسير مقنع لاختلاف هذه العلامات غير قوله أن منشأ الاختلاف هو العرف¹.

وأما حديثه عن العامل النحوي بأنه كان أحد آثار المقولات الأرسطية، فهذا جزء يسير من قضية شغلت الكثير من المحدثين، وكثر الجدل حولها وهي قضية علاقة النحو العربي القديم بمنطق أرسطو، وإمكانية تأثره به.

ولا نريد الخوض في تفاصيل هذه القضية؛ لأن فيها من المسائل ما يضيق به بحثنا، غير أنه من المفيد القول إنّ القائلين بتأثر النحو بمنطق أرسطو بنوا تصورهم هذا على بعض التشابهات بين النحو العربي وما جاء به منطق أرسطو. وكذلك على ما رأوا في النحو من أثر منطقي في تناول اللغة. وهذا الأثر المنطقي في الحقيقة موجود لا يمكن انكاره، وهو دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو. وهو جانب كان موجودا مع الجانب النقلي في المناخ الذي كان يسود البيئة الإسلامية² كما رأينا في الفصل الأوّل.

ولكن ردّ هذا الأثر إلى منطق أرسطو فيه كثير من المبالغة وعدم التمهيد، إذ إنّ أكثر اللغويين اليوم يصرّحون أنّ النحاة القدامى أمثال الخليل كانوا يعتمدون على المنطق. إلا أنّ الطامة الكبرى هي أنّهم لم يسمعوا بمنطق آخر غير هذا الذي ينسب إلى أرسطو. فصار هذا كالحجاب يحجب حقيقة الوسائل العقلية التي لجأ إليها أولئك القدماء³.

يرى كارل بروكلمان أنّ نشأة النحو العربي متأثرا بمنطق أرسطو لا يمكن إثباتها وذلك لعدم توفر الدلائل الكافية. يقول: "أوائل علم العربية ستبقى دائما محوطة بالغموض

¹ نظرية العامل عرضا ونقدا، وليد عاطف الانصاري، ص150.

² النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي، ص104.

³ منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، دار موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012، ص29.

والظلام، لأنه يكاد أن ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثمّ لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية¹. ويرى أنّ علماء العرب قد نصّوا على أصالة النحو العربي. يقول: "والرأي الذي يتكرر عند علماء العرب هو أنّ علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة. بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفي ما عدا ذلك لا يمكن اثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي"².

وفضلاً عن هذا فإنّ الذين زعموا تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو لم يأتوا بما يعزز قولهم هذا، ونقصد بذلك أنهم لم يقدموا أيّ سند تاريخي مادي كدليل على وجود التأثير اليوناني في نشأة النحو العربي³.

نكتفي بهذا العرض لبعض المآخذ على من قالوا بتأثر النحو بمنطق أرسطو لنفصل أكثر في الفصل التالي مع آراء عبد الرحمان الحاج صالح، الذي كان له رأي سديد في القضية. أمّا في موضعنا هذا فإنّه واستناداً إلى ما سبق يمكن الخروج بفكرة مفادها أن النحو في نشأته عربي أصيل، ومنه فإنّ فكرة العامل التي نشأت وولدت مع ولادته عربية أصيلة وهذا ما يؤكده محمود سليمان ياقوت في ختام حديثه عن نظرية العامل بقوله: "ولا نريد الخوض في الحديث التفصيلي عن نظرية العامل في النحو العربي، وإنما نريد التأكيد على أصالتها في الفكر النحوي عند علماء العرب منذ أقدم العصور"⁴.

ويشير شوقي ضيف إلى فكرة أخرى مفادها أنّ العامل نظرية انفرد بها النحو العربي دون سائر الدراسات القديمة⁵. وهذا يقوم دليلاً آخر على أن منبت هذه النظرية عربيّ.

¹ تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر: عبد الحليم النجار، ج2، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1967، ص123.

² نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: النقد اللساني العربي (أطروحة دكتوراه)، مبروك بركات، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017، ص185.

⁴ النحو العربي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1994، ص366.

⁵ ينظر: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط8، 1966، ص124.

أما رفض تمام حسّان للعمل النحوي بدعوى أن العلمية في دراسة اللغة توجب على الباحث الوقوف عند حدود الوصف، فهذا يعد من المآخذ التي عدت من قبل من نقدوا هذا الاتجاه، وقالو بأن الوصفية العربية تتدعي العلمية والمنهجية. فالفاسي الفهري مثلاً يرى أن العلمية في تناول اللغة تقتضي تجاوز النظر في الظواهر اللغوية والاكتفاء بالوصف؛ فبعد أن عرض قول تمام حسّان الذي أشرنا إليه في هذا الصدد علق قائلاً: "ولا يدلنا تمام حسان على مرجع نسترشد به، لأن هذا شيء معروف كما يقول. وطبعاً نحن لا نعرف هذا بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفي ما وراء الكيف. فأين هذا العلم المعروف كما يعرفه تمام حسّان؟"¹.

ومن هذا المنطلق سيصبح البحث في العوامل النحوية من صميم النظرية الحقة التي لا تكتفي بالوصف بل تحاول تفسير الظواهر وتعليلها.

وعن دعوة بن مضاء القرطبي إلى إلغاء العوامل النحوية، والتي تأثر بها تمام حسّان على غرار الكثير من المحدثين، فالقول فيها أنها كانت صادرة عن نزعة أهل الظاهر، على اعتبار أنّ بن مضاء كان ظاهري المذهب. كما يلاحظ أنه عالج المسألة من جانب فلسفي فأخرج بذلك الموضوع عن إطار اللغة ودائرة تناولها، ويظهر ذلك من خلال قوله: "أنّ العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالإنسان أو الحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، والعامل في النحو ليس فاعلاً بالإرادة ولا بالطبع وتصور النحاة تصور واهم"².

ثم إنّ بن مضاء لم يأت ببديل للعامل النحوي. بل إنّ في بعض المواضع من كتابه ما يشير إلى أن كل ما فعله هو تغيير المصطلح الذي وضعه متقدمو النحاة. يقول: "وأنا

¹ السانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبيقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط3، 1993، ص58.

² الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص26.

في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول علقت ولا أقول أعملت¹. وفي ذلك اضطراب كبير يدل على أن دعوته لم تكن صادرة عن تصور علمي دقيق.

ثم إن ما ذهب إليه من أن بن جني خالف النحاة، فالقول فيه على النحو الآتي:

- أن قول بن جني الذي استدل به على هذه المخالفة هو قول مجتزأ من نص طويل لابن جني²، يشهد التأمل الصحيح بأنه أراد تفسير العمل النحوي لا الرد على النحاة³.

- "أن رأي بن جني اجتهاد عارض لم يضعه موضع التطبيق، بل كان في ما طبقه سائرا مع التيار التقليدي القائل بالعمل والعامل. وبالرجوع إلى كتاب الخصائص وكتب بن جني لا يوجد لرأيه امتداد في غير موضعه الذي ورد فيه"⁴.

إذن فاعتماد ثورة بن مضاء هذه على العامل النحوي، واتخاذها دليلا على بطلان هذه النظرية فيه شيء من التعسف؛ لأنه لا يجوز السعي إلى هدم نظرية كانت ركنا من أركان النحو العربي استنادا إلى دعوة عاج صاحبها فيها الموضوع من منظور فلسفي، ولم يلتفت إليها النحاة ولم تعر أي اهتمام، وعدم تأثيرها آنذاك دليل على بطلان هذه الدعوة وعدم قيامها على أساس علمي دقيق.

¹ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص94.

² يقول بن جني: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر القول، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره". الخصائص 110/1.

³ ينظر: نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015، ص255.

⁴ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4 1989، ص214.

2-2- نظرية القرائن النحويّة

2-2-1- تعريفها:

هي البديل العلمي - في نظر تمام حسّان - لنظرية العامل النحوي التي قال بها القدماء، وقد طرح مبادئها النظرية ضمن كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" والذي يراه صاحبه "أجراً محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"¹. ونظرية القرائن النحوية تنطلق من فكرة أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية"².

والتعليق مصطلح مستوحى من التراث اللغوي العربي، وصاحبه هو عبد القاهر الجرجاني، وقد ورد هذا المصطلح في كتاب "دلائل الإعجاز" ضمن حديثه عن النظم، وقد أخذ تمام عنه هذا المصطلح وعرفه على أنّه "إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة مايسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحاليّة"³.

إنّ هذه المعاني النحويّة هي في الحقيقة وظائف للمباني المنتظمة في السياق، فكل مبنى صرفي وارد في السياق يضطلع بوظيفة هي التعبير عن معنى محدد من ضمن ما يمكن أن ينسب إليه من معان نحوية قبل دخول التركيب، وتظهره في شكل علامة لغويّة منطوقة أو مكتوبة؛ وذلك "أنّ المعاني التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والإحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق، فإذا تحقق المبنى بعلامة أصبح نصّاً في معنى واحد تحدده القرائن"⁴.

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، ص10.

² نفسه، ص189.

³ نفسه، ص188.

⁴ نفسه، ص163.

إن فتحليل النص تحليلاً نحوياً يقتضي منا أن نتبع خطوتين: أولاً النظر في العلامة المنطوقة أو المكتوبة وتحديد المبنى، والخطوة الثانية هي تحديد المعنى الذي يحيل إليه هذا المبنى. وفي هذا الصدد يقول تمام حسان: "فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يعدّ من العمليات العقلية الكبرى، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى"¹. فالقفز من المبنى إلى المعنى هو الذي يشكّل الحلقة الأهم في هذه العملية.

وإذا كان هذا المعنى - كما ورد في تعريف التعليق - مرتبطاً مع غيره من المعاني بعلاقات تمّ إنشاؤها بواسطة القرائن، ستصبح القرائن في التحليل وسيلتنا إلى الكشف عن هذه العلاقات أو التعليق وهو ما يراه تمام حسان غاية الإعراب².

وقد عالج تمام حسان مفهوم التعليق تحت عنوانين كبيرين: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية³، وفي ما يلي مخطط لهذه القرائن:

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 180.

² ينظر: نفسه، ص 171.

³ ينظر: نفسه، ص 189.

مخطّط

2-2-2-تضافر القرائن ومبدأ الترخّص:

يرى تمام حسان أن القرائن المقالية التي ذكرناها لا يمكن لأي منها أن ينفرد بتعيين المعنى النحوي، حيث "لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك اكان عدد القرائن بعدد المعاني النحويّة. وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر وهو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد"¹.

وسنورد مثالا على هذا التظافر كما أورده تمام حسان²، مفاده أنّ إعراب " زيد "

ضمن "ضرب زيد عمرا" يوجب علينا النظر إلى "زيد" لنلاحظ ما يلي :

1. أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة الصيغة)

2. أنّه مرفوع. (قرينة العلامة الإعرابية)

3. أنّ العلاقة بينه وبين " ضرب " هي الإسناد. (قرينة التعليق)

4. أنه ينتمي إلى رتبة التأخر. (قرينة الرتبة)

5. تأخره عن فعله محفوظ. (قرينة الرتبة)

6. أن الفعل معه مبني للمعلوم. (قرينة الصيغة)

7. أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب. (قرينة المطابقة)

إذن فتضافر هذه القرائن هو ما يجعلنا نصل إلى القول بأنّ "زيد" فاعل.

غير أنه يمكن في - نظر تمام حسان - أن تغني بعض القرائن عن بعضها الآخر،

وذلك في حال وضوح المعنى، حيث يرى "أنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن

اللبس...فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر احدى القرائن

اللفظية الدالة على هذا المعنى، فإنّ العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية

الإضافيّة، لأنّ أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدهم"³.

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص193،194.

² ينظر: نفسه، ص171.

³ نفسه، ص233.

ويسوق لنا مجموعة من الأمثلة على هذا الترخّص في القرائن، والتي نختار منها ما أورده بشأن العلامة الإعرابية وترخّص العرب فيها، ليدل به على فساد نظرية العامل النحوي: "قالت العرب: خرق الثوب المسمار، فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي الاسناد، فأهملوا الحركة، إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما الفاعل وأيهما المفعول"¹.

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 234.

2-2-3- نقد ومناقشة:

يرى تمام حسّان أنّ القول بالقرائن وتظايرها في الدلالة على المعنى فيه إعادة اعتبار للقرائن "التي غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة هي العلامة الاعرابية"¹. وهذا في الحقيقة مدعاة للتساؤل عما إذا كانت العلامة الاعرابية فعلاً المرتكز الوحيد المعتمد من قبل النحاة في تحديد المعاني النحوية؟ وعن سبب هذا الاهتمام بها؟.

وكإجابة عن التساؤل الأول: يرى عبد الفتاح الخطيب أن ما نص عليه النحاة يثبت عكس ما ذهب إليه تمام حسّان في هذا الشأن، ومن ذلك:

1. "أن الإعراب قد يشترك مع غيره في الدلالة على المعنى، كما في قولهم: ضُرب زيد. وهو ما مثل به الزجاجي حين ارتبطت الدلالة النحوية بأمرين معا هما: تغير أول الفعل ورفع زيد. مما يعني أن الصيغة والإعراب كلاهما قد ساهما في الكشف عن المعنى"².

2. حديث ابن جني في باب القول على الإعراب³ عن ما يمكن أن يستخلص منه أنّ هناك قرائن أخرى قد تتفرد بالدلالة عن المعنى مثل: ضربت هذا هذه. في هذا المثال أكد ابن جني أن قرينة أخرى غير العلامة الاعرابية كشفت عن المعنى وهي قرينة المطابقة⁴.

وبهذا أثبت عبد الفتاح الخطيب خطأ تمام حسّان في ما ذهب إليه. وهكذا يمكن القول أن العلامة الاعرابية لم تكن المرتكز الوحيد في تحديد المعنى بل تشترك أحيانا مع غيرها، وقد ينفرد غيرها بالدلالة على المعنى النحوي.

ثم إن المتأمل لكتب النحاة سيجد حديثا عن القرائن، وأبسط مثال على ذلك تناول سبويه للإسناد⁵ الذي يعده تمام حسّان قرينة معنوية كبرى.

¹ الأصول، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص09.

² ضوابط الفكر النحوي، عبد الفتاح الخطيب، ج2، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006، ص182.

³ ينظر: الخصائص، ابن جني، 35/1.

⁴ ينظر: ضوابط الفكر النحوي، عبد الفتاح الخطيب، 183/2.

⁵ ينظر: الكتاب، سبويه، 23/1.

ولنلاحظ تعريف النحاة للفاعل¹ - الذي هو أحد معمولات الفعل - فقد كان تحديدهم

له يشمل أموراً نذكر منها:

- أن يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً.

- أن يكون هذا الاسم مرفوعاً.

- أن يكون مؤخراً عن الفعل.

- أن يؤنث الفعل معه إذا كان مؤنثاً.

- أن يكون الفعل مسنداً إليه.

وبالمقارنة مع ما جاء به تمام حسّان من قرائن يتضح ما يلي:

- كون الفاعل اسماً يطابق قرينة الصيغة.

- كون الفاعل مرفوعاً يطابق قرينة العلامة الإعرابية.

- كونه مؤخراً عن الفعل يطابق قرينة الرتبة.

- وجوب تأنيث الفعل مع المؤنث يطابق قرينة المطابقة.

- كون الفعل مسنداً إليه (الفاعل) يطابق قرينة الاسناد.

يظهر من هذا أنّ القرائن لم تكن غائبة عن أذهان النحويين، بل أخذت بعين

الاعتبار وهذا ما تؤكدّه لطيفة النجار، بحيث ترى "أن القول بالعامل يتضمن الأخذ بمبدأ

القرائن، فنحن لا نستطيع أن نحدده ونحدد معمولاته إن لم تراعى مجموعة من الضوابط تشمل

القرائن التي قال بها تمام حسّان"².

أما التساؤل حول سر اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية، فذلك لما رأوا فيها من ارتباط

وثيق بالمعنى، ارتباط لا يتحقق في القرائن الأخرى ومنه كانت أدلّ القرائن على المعاني

يقول الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة

¹ ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص392 وما بعدها.

² منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، نقلاً عن ضوابط الفكر النحوي، عبد الفتاح الخطيب 185/2.

ومضافا إليها... جعلت حركات الإعراب فيها لتتبيّن عن هذه المعاني. فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد أن الفعل له وينصب عمرو أن الفعل واقع به... وقالوا: هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه¹.

ثم إن هذه الحركات هي المانحة لمرونة اللغة وحرية التصرف في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، لما لها من دور في حفظ المعاني أثناء هذا التصرف. يقول الزجّاجي موضعا دورها في كلام العرب: "ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"².

وهذا يقوم دليلا على أنّ اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية وجعلهم لها أساسا في التحليل لم يكن اعتباطا ولا تعسفا أو جهلا بالقرائن الأخرى، وإنما لسبب وجيه هو قدرة هذه القرينة على تحديد المعنى الذي أرادوا الوصول إليه بأيسر السبل فأروا أنّ ذلك لا يتحقق إلا من خلال العلامة التي هي أثر العامل النحوي. إذن فالنحاة "أبرياء مما اتهموا به، بل أنكباء وبارعون فيما قرروه بشأن العامل. فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعلم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها"³.

وبما أنّ الأخذ بالعامل يعني الأخذ بالقرائن من جهة، وأنّ نظرية العامل النحوي تحاول الوصول بأيسر الطرق إلى المعنى عن طريق العلامة الإعرابية من جهة أخرى نخلص أخيرا إلى القول بأن نظرية القران النحوية لم تكن إلا تفصيلا لما أجمله النحاة بذكاء في نظرية العامل النحوي، والتي أثبتت جدارتها، وأبان النحاة من خلالها عن النظر الثاقب الذي يتناول الظاهرة اللغوية بدقة، إضافة إلى أنها تتعدى مجرد الوصف إلى التفسير وهذا يجعلها نظرية علمية حقّة.

¹ الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي، ص 69.

² نفسه، ص 70.

³ النحو الوافي، عباس حسن، ج1، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1975، ص 73.

إنّ فنظريّة القرائن النحوية لا يمكن أن تحل محلّ نظرية العامل، لعدم ارتقائها إلى المستوى التفسيري من جهة، وتعقيدها مقارنةً بنظرية العامل. فالمُعرب باعتماده على القرائن سيبدل جهداً كبيراً مقارنةً باعتماده على العامل وآثاره (العلامة الإعرابية)، وهذا مناف لما تطلبه المناهج الحديثة في تناول اللغة وتعليمها وضبطها، والذي نراه متحقّقاً في نظرية العامل النحوي. هذه النظرية العربية التي ينبغي أن تكون أساساً وتتّخذ بعين الاعتبار في أي محاولة لإعادة صياغة النحو العربي، وهو ما نجده حاضراً عند اللغوي عبد الرحمان الحاج صالح، وهو ما سنعرض له في الفصل التالي.

الفصل الثالث

العامل النحوي عند عبد الرحمان

الحاج صالح

1. النظرية الخيلية الحديثة.

2. العامل النحوي في النظرية الخيلية الحديثة.

3-1- النظرية الخليلية الحديثة

3-1-1- تعريفها:

النظرية الخليلية الحديثة كما وصفها صاحبها عبد الرحمان الحاج صالح نظرية على نظرية، أي نظرية ثانية على النظرية الخليلية. "وقد وصفت بالحديثة لأنها تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا، أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل ابن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة. وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه. أضف إلى ذلك البحوث التي تركها بعض العباقرة كالسهيلى وعبد القاهر الجرجاني والرضي الأسترابادي"¹.

والقراءة الجديدة تتجسد في أنّ هذه النظرية تحاول صياغة مفاهيم النحو العربي صياغة تتوافق ولغة العلم الحديث، ونعني بلغة العلم الحديث ذلك "التوجه العالمي لدى العلماء والباحثين في كل أرجاء المعمورة لتوحيد مفاهيمهم ومصطلحاتهم الفنية قدر الامكان... وتوحيد الشروط الشكلية لعرض النظريات والأفكار العلمية"².

أما عن تسميتها بالخليلية، فنسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهي نسبة بالتغليب. ولا غرابة في ذلك؛ لأن الخليل يحتل من النحو العربي القديم مكانة عظيمة، وهو رائد درس اللغوي بلا منازع. "فلو تتبعنا النحاة سلفا عن سلف لرأيناهم يصدرن عن مورد واحد هو الكتاب، والكتاب هو كتاب الخليل في جملته وتفصيله، وعنه أخذ أعلام درس وأئمة النحاة. وعن مجلس الخليل نشأ المذهبان النحويان الكبيران مذهب البصريين ومذهب الكوفيين"³.

¹ النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمان الحاج صالح، كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية 4، 2007، ص 05.

² نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي (مذكرة ماجستير)، عبد الكريم جيدر، كلية الأدب واللغات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 10، 09.

³ الفراهيدي، (عبري من البصرة)، مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1979، ص 93.

إذن فالنسبة إلى الخليل ليس فيها أي تعسف أو تقليل من شأن من اعتمدت النظرية الخليلية الحديثة على مؤلفاتها.

3-1-2-1-3-2 محل النظرية الخليلية الحديثة من النشاط اللساني العربي الحديث:

مرّ على وفود اللسانيات إلى الساحة اللغوية العربية زمن غير يسير، ظهرت خلاله عديد المؤلفات في هذا الصدد، وأجريت عديد الدراسات من قبل باحثين عرب أبانوا فيها عن توجهات مختلفة. وبالموازاة مع ذلك ظهرت مصنفات نقدية أخرى حاولت رصد هذا النشاط وتصنيفه، ومن ذلك ما كتبه مصطفى غلفان في كتاب "اللسانيات العربية، أسئلة المنهج". والذي طرح طيّه تصنيفاً للكتابات اللسانية العربية ورأى أن النشاط اللساني العربي أبان أصحابه عن ثلاث اتجاهات هي كالاتي:¹

_ اللسانيات التمهيدية.

_ لسانيات التراث.

_ لسانيات العربية.

وقد فصل فيها القول على النحو الآتي:

3-1-2-1-3-1 اللسانيات التمهيدية:

"تروم الكتابة التمهيدية تقديم اللسانيات، ومفاهيمها النظرية والمهنية بشكل مبسط، قصد تيسير المعرفة اللسانية للقارئ العربي وتقريبها منه"².

إذن فهذا التوجه _ كما يتضح من الكلام السابق _ يسعى إلى تعريف القارئ العربي باللسانيات الحديثة. وأمر طبيعي أن تظهر مثل هذه الكتابات؛ فاللسانيات (بوصفها علما غريبا عن الساحة اللغوية العربية بادئ أمرها) جديدة في مفاهيمها ومنهجها، لذا كان لابد

¹ اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، مصطفى غلفان، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص62.

² نفسه، الصفحة نفسها.

من التعريف بها. وإلا ما كان لها أن تنتشر وتدرّس في المعاهد والجامعات، فظهرت هذه الكتابات لهذا الغرض¹.

3-1-2-2-1-3-2-1-3 لسانيات التراث:

"لسانيات التراث" تسمية أطلقها مصطفى غلفان على تلك الكتابات التي " تتخذ التراث العربي في شموليته موضوعا لدراساتها المتنوعة، ويعتمد أصحاب هذه الكتابات ما يعرف بمنهج القراءة"².

فاللسانيون العرب المحدثون العرب وجدوا أنفسهم أمام علم جديد يدعي لنفسه العلميّة والموضوعيّة في دراسة اللغة من جهة، ومن جهة أخرى وجدوا بين أيديهم تراثا لغويا ضخما ظل طيلة قرون هو السائد في دراسة اللغة، لذا كان لزاما أن يكون حاضرا في كتاباتهم³.

3-1-2-1-3-3-2-1-3 لسانيات العربية:

"يتم النظر إلى اللغة العربية في لسانيات العربية باعتبارها نسقا سوريا يمكن وصفه أو تفسيره في مختلف المستويات المعروفة بالتحليل اللساني"⁴.

إذن فهذا الاتجاه الثالث يحاول دراسة اللغة العربيّة استنادا إلى ما جاءت به اللسانيات، فهو بذلك تطبيق للسانيات (كما قررها الغربيون) على اللغة العربيّة .

وبعد أن عرضنا الاتجاهات التي أسفر عنها هذا التصنيف، لنعد إلى الحديث عن الفرع الثاني فيه وهو "لسانيات التراث"، وهو كما رأينا ذلك الاتجاه الذي يحاول أصحابه إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم. و هذه القراءة تتفرع بدورها إلى اتجاهات تختلف

¹ ينظر: (قراءة في بعض عتبات الكتابات التمهيدية): اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي ص102 وما بعدها.

² اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، مصطفى غلفان، ص62.

³ للتفصيل في مسوغات القراءة ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي، ص132 وما بعدها.

⁴ اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، مصطفى غلفان ، ص62-63.

باختلاف المعيار المعتمد في تصنيفها، وسنختار الحديث عن الاتجاهات التي أسفر عنها تصنيف القراءات اعتمادا على معيار الغاية منها¹.

يرى مصطفى غلفان أن الكتابات التي رامت إعادة قراءة التراث العربي يمكن تصنيفها ضمن ثلاث قراءات من حيث غايتها:

- "قراءة ممجدة تنوه بالتراث اللغوي وتحيط به هالة من التقدير و الإعجاب والتقدير، واضعة إياه في درجة علمية أعلى من النظريات اللسانية الحديثة"²، فهذه القراءة إذن تسعى إلى تبيان فضل التراث اللغوي العربي على الطرح اللساني الحديث.

- "قراءة إصلاحية تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وحذف وعامل"³، ولعلّ محاولة تمام حسان التي عرضناها في الفصل السابق تمثل أبرز القراءات التي يمكن أن تندرج ضمن هذا الصنف.

- "قراءة تفاعلية تحاول إعطاء النظرية اللسانية العربية القديمة مكانتها اللائقة بها في إطار مراحل تطوّر الفكر الانساني، لخلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة"⁴.

ومنه فنحن أمام ثلاثة اتجاهات لقراءة التراث اللغوي العربي القديم:

- اتجاه أول يرفض الوافد الغربي (اللسانيات الحديثة)، ويرى في التراث اللغوي العربي ما يغني عنها

- اتجاه ثان احتكم إلى النتائج الغربي ورأى فيه الصواب الذي لا يجب أن يحيد الباحث عن مقولاته والمعيار الذي به يتم تقييم وتقويم التراث اللغوي العربي؛ ويعتقد أنّ ما أقرته اللسانيات

¹ تم تصنيف هذه القراءات على حسب: الموضوع، الغاية، المنهج. ينظر: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، مصطفى غلفان ، ص185 وما بعدها.

² نفسه، ص186.

³ نفسه، ص187.

⁴ نفسه، الصفحة نفسها.

الحديثه هو الأجدر أن يؤخذ به من مباحث التراث، أما غير ذلك فيراها شوائب ينبغي التخلص منها.

-اتجاه آخر يقف وسطا بين الاتجاهين السابقين، ويسعى في ما يسعى إليه لخلق نوع من التوافق بين تراثنا والطرح الغربي، بهدف إعطاء النظرية اللغوية العربية حقها وقراءتها بموضوعية دون احتكام إلى النتاج الغربي، والذي ينظر إليه هو الآخر بموضوعية لا على وجه التسليم المطلق بما جاء به.

وهنا تظهر النظرية الخليلية الحديثة كأبرز ما أسفر عنه الإتجاه الثالث في قراءة التراث العربي. وها هو صاحبها عبد الرحمان الحاج صالح يؤكد انتماءها إلى هذا الاتجاه بقوله: "وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي، فهي تتوسط في اعتقادنا بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماما أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة... واتجاه آخر يتجاهل تماما أو إلى حد بعيد التراث العربي"¹.

وإذا كان الاتجاه الذي تنتمي إليه هذه النظرية يسعى كما قلنا إلى إعطاء النظرية اللغوية العربية حقها وقيمتها في الفكر اللغوي الإنساني، فإن النظرية الخليلية الحديثة لا تحيد عن هذا الهدف، بل تحاول أن تبين ما تمتاز به هذه النظرية من خصائص جعلتها فريدة من نوعها. يقول عبد الرحمان الحاج صالح: "وقد نظرنا في كتاب سيبيويه، وأطلقنا فيه النظر. فبعد مدة طويلة تبين لنا أن المفاهيم التي يتضمنها هذا الكتاب تكون في الحقيقة نظرية دقيقة، لم نعثر على مثلها في أي نظرية لغوية أخرى سواء أكانت قديمة أو حديثة"².

3-1-3- منطلق النظرية الخليلية الحديثة:

تنطلق النظرية الخليلية الحديثة في تناولها للتراث النحوي من النحو العربي الأصل، وهو النحو الذي أبدعه العلماء العرب فكان بذلك عربيا صرفا في مفاهيمه وطرق

¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج1، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص227.228.

² نفسه، 81/2.

تناوله للغة، وأبرز ما قام به عبد الرحمان الحاج صالح لإثبات أصالة ما اعتمد عليه من بحوث ومؤلفات نحوية قديمة هو خوضه في قضية تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو وسنورد في مايلي جانبا من تطرقه لهذه القضية:

قلنا في ما سبق أن قضية علاقة النحو العربي القديم بالمنطق الأرسطي قد شغلت الكثير من الباحثين (مستشرقين وعربا). وأشارنا إلى أن عبد الرحمان الحاج صالح كان له رأي سديد في هذه المسألة. وبالفعل فقد انبرى للرد على شبهة نشأة النحو العربي متأثرا بمنطق أرسطو، ولعل أبرز ما قام به في هذا الصدد رده على ادعاءات المستشرق "مركس" الذي رأى عبد الرحمان حاج صالح أنه صاحب أقدم زعم بهذا التأثير رفقة "أنياس جويدي" غير أن محاولة هذا الأخير لم تكن مؤثرة لعدم قيامها على برهان شاف¹.

ثم إن عبد الرحمان الحاج صالح عرض قبل الرد على مركس آراء مستشرقين آخرين إضافة إلى آراء بعض العرب المعاصرين². وبالنسبة لهؤلاء (العرب المعاصرين) يلاحظ "أنه اقتصر على القليل منهم، ليس لعدم اطلاعه على ما كتب في هذا الموضوع، ولكن ربما قد يعود السبب لعدم مقالته ... لذلك نسجل غياب آراء بعض النحاة المعاصرين. ومن هؤلاء نذكر: تمام حسان وعبد الراجحي"³. ثم يمضي عبد الرحمان الحاج صالح في الرد على آراء مركس Merx، والتي تلخصت في ثلاثة افتراضات هي:⁴

• ضرورة مرور زمان طويل تتكون فيه المقاييس النحوية: بحيث يرى مركس أن النحو العربي تشكل في فترة وجيزة، وقد بنى حكمه هذا استنادا إلى أنّ الفكر اليوناني بلغ ما بلغه في دراسة اللغة وضبط قواعدها نتيجة لعمل دام لقرون عديدة.

¹ ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 44/1.

² ينظر: نفسه، 47.46.45/1.

³ التفكير النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح (مذكرة ماجستير)، سعاد شرفاوي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص35.

⁴ ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 48/1.

- ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية: بحيث يرى مركس أنّ النحو لا بد له من الانطلاق من المسائل الفلسفية. وأنّ معرفة القواعد الخاصة بأقسام الكلام وتصاريف الكلم وأجزاء الجملة إنما هو نتيجة تحليل فلسفي.
- ضرورة اعتماد النحاة على مفاهيم غريبة عنهم: يرى مركس أنّ اعتماد النحو العربي على المنطق الأرسطي حصل فعلا - إذ لا بد منه - لكنه أمر مسكوت عنه ولم يشر إليه في المصنفات العربية ولو بكلمة.

هذه هي القضايا الثلاث التي بنى مركس زعمه بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو عليها، وقد كان رد عبد الرحمان حاج صالح على هذه القضايا كمايلي:¹

- القضية الأولى:

إن شهادة التطور التاريخي للفكر اليوناني يراها عبد الرحمان الحاج صالح أنها لا تصلح لأن يبنى عليها قياس مثل هذا. فالنحو العربي فعلا استوى على سوقه في فترة وجيزة مقارنة بنظيره اليوناني أو حتى غيره، ولكن العرب بهذا لم يخرقوا سنة كونية تقضي بأن العلوم لا بد لها من زمن طويل حتى تظهر وتكتهل، وإنما خرقوا المؤلف عند بعض الناس.

- القضية الثانية:

أما القضية الثانية التي زعم مركس فيها وجوب اعتماد النحو على المنطق، فيرد عبد الرحمان الحاج صالح عليها بأن مركس لا يفرق بين النظري العقلي على إطلاقه وبين المنطق اليوناني. فالفلسفة عنده هي فقط فلسفة اليونان، وهو ما جعله يرد كل نظر عقلي إلى منطق اليونان.

- القضية الثالثة:

يرى عبد الرحمان الحاج صالح أن القضية الثالثة قضية لا يمكن اثبات صحتها إلا بتحقق أحد الشروط: أولها أن يثبت التاريخ هذا التأثير، وهو مالا سبيل إليه؛ إذ لم يثبت المؤرخون للنحو ذلك. والثاني هو وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية، وهذا

¹ ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 49/1 وما بعدها.

لا يوجد في مؤلفات النحاة. أما الثالث هو أن يثبت وجود تشابه بين الأصول النحوية العربية وأصول علمية أجنبية، وأن لا يكون هذا التشابه سطحياً مما تشترك به جميع العقول البشرية، وإنما لابد من شبه عميق بين المنهاجين. يقول: "لا يمكن أن يثبت التأثير في جوهر النحو العربي إلا إذا كانت مفاهيمه الأساسية، وبالتالي تحديدهات ومناهج التحليل فيه تتغلب عليها النزعة المنطقية الأرسطاليسية، لا أي نوع من المنطق. وليس الأمر كذلك"¹.

إلى هنا استطاع عبد الرحمان الحاج صالح أن يثبت أن النحو العربي لم يتأثر بمنطق أرسطو في نشأته. ولكن هل تأثر النحو العربي بعد ذلك بمنطق أرسطو؟

يرى عبد الرحمان حاج صالح أن التأثير حصل بالفعل في نهاية القرن الثالث للهجرة (أي في زمن ابن السراج ومعاصريه²)، فبدأت على إثر ذلك المفاهيم المنطقية اليونانية تتسرب شيئاً فشيئاً إلى النحو العربي، وهذا ما كان له الأثر الوخيم عليه؛ إذ بلغ الأمر إلى "طغيان هذا المنطق على النحو، وتغطيته لما هو أعمق منه كمناهج الاستدلال ووسائل الاكتشاف العلمي الخاصة بالعرب... بل وتفرده بكل تفكير وذلك بإقصاءه لكل منطق آخر... فاختفى التفكير العربي الأصيل المبدع"³.

ومن هنا كان منطلق النظرية الخليلية الحديثة في دراسة التراث ذلك النحو العربي الأصيل الذي أبدعه العلماء العرب، وسنوا طرق التحليل فيه ووضعوا مفاهيمه ومصطلحاته قبل غزو المنطق الأرسطي للثقافة العربية. ولإشارة فإن عبد الرحمان الحاج صالح يرى أن هناك من العلماء ممن كانوا شواذاً في زمانهم (زمن طغيان المنطق الأرسطي) فهموا كلام الخليل وسيبويه حق الفهم، فبقي عندهم النحو أصيلاً كالسهيلي والرضي الأستراباذي⁴.

¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 269/2.

² نفسه، 268/2.

³ منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، ص 88.

⁴ ينظر نفسه، الصفحة نفسها.

3-2-العامل النحوي في النظرية الخليلية الحديثة

3-2-1- مفاهيم أساسية:

3-2-1-1- مفهوم اللفظة:

ينطلق النحاة في التحليل من الاسم المفرد. وهو الاسم الذي يتحدد وفق مبدأ "الانفصال والابتداء"، ويشرح عبد الرحمان الحاج صالح ذلك فيقول: "والمقصود من ذلك هو أن يمكن بالنسبة لقطعة من الكلام أن ينطق بها منفردة لا يسبقها شيء ولا يأتي بعدها شيء، مثل «زيد» أو «أنا» أو «كتاب» في الإجابة عن الأسئلة: من هذا؟ ومن خرج؟ وما هذا؟"¹.

للتوضيح يمكننا أن نصنف القطع اللغوية حسب قابليتها للانفصال والابتداء إلى ثلاثة أصناف: أولها يضم الوحدات التي يمكن الابتداء بها ولا يوقف عليها (تبتدئ ولا تنفصل) مثل حروف الجر: في الدار صاحبها. أما الصنف الثاني فيضم الوحدات التي لا يبتدأ بها ويوقف عليها (تنفصل ولا تبتدئ) مثل: تاء الفاعل: دخلت. أما الصنف الثالث فهو ما ينفصل ويبتدئ مثل: رجل كجواب لـ من دخل؟².

ويمضي عبد الرحمان الحاج صالح في تحديد خصائص هذا الاسم المفرد فيقول: "ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء تتفرع عليه... وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته"³.

يستفاد مما سبق أن قدرتنا على الإفادة بقطعة لغوية واحدة، دون أن يسبقها أو يليها شيء تجعلنا نقول عنها أنها قابل للانفصال والابتداء (وهي صفة الانفراد) من جهة، ومن جهة ثانية تؤهلها لتكون أصلاً لما يتفرع عنها فيكون بمنزلتها. وقد أطلق كل من ابن يعيش

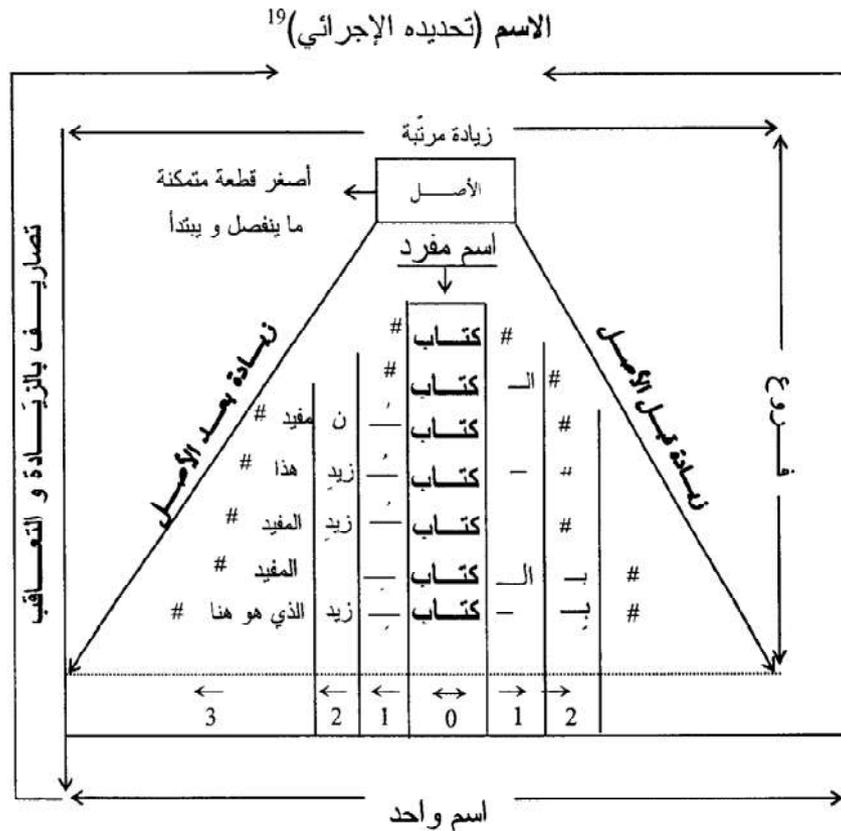
¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 82/2.

² ينظر: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذجاً (أطروحة دكتوراه)، معالي هاشم علي أبو المعالي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص223.

³ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 219/1.

والرضي على "ما هو بمنزلة الاسم المفرد" مصطلح "اللفظة"، وقد رأى عبد الرحمان الحاج صالح اطلاقه على الأصل أيضا بما أنه لفظة مجردة من الزوائد¹.

وأما عن التفريع من هذا الأصل أو النواة فيمكن تلخيصه في المخطط التالي:



قلنا بأن الانفراد صفة تؤهل القطعة اللغوية لأن تكون أصلا لقطع أخرى تكون بمنزلتها، وهي في المخطط "كتاب" فهي منطلق لتحديد ما يتفرع عنها، وعملية التفريع تتم بالزيادة المتدرجة على يمين القطعة ويسارها دون أن يخرجها ذلك عن كونها لفظة (تتفصل وتبتدئ ولا يمكن لما في داخلها أن ينفصل ويبتدئ)² أما القطع الناتجة عن عمليات الزيادة فهي نظائر للنواة "كتاب" من حيث أنها "تتفرد أولا ومتفرعة عنها بالزيادة ثانيا"³ ومن ثم فهي بمنزلتها.

¹ ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 86/2.

² ينظر نفسه، 325/1.

³ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 220/1.

يستفاد مما سبق أن منطلق النحاة في التحليل كان الانفصال والابتداء، والذي يحدد ما يسمى بالاسم المفرد، والذي يكون بدوره نواة تتفرع منها قطع لغوية أطلق عليها القدماء "ما هو بمنزلة الاسم المفرد"، ويطلق على هذه النواة وما يتفرع عنها "لفظة" في النظرية الخليلية الحديثة والتي كشف صاحبها عن هذا المستوى الذي هو أعلى من الكلمة وليس الجملة. ويشير عبد الرحمان الحاج صالح إلى أهمية الانفصال والابتداء، وكيف أن الإنطلاق منه يكفل للباحث الإنطلاق من ما هو محدد، يقول: "وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً، ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعل التوليديون عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها"¹.

3-2-1-2- مفهوم الموضع في مستوى التركيب :

لاحظ عبد الرحمان الحاج صالح أن كلمة موضع ترد وتكرر كثيرا في مؤلفات النحاة ومثال ذلك "...واعلم أن الدليل على ما ذكرناه أسماء، وقوعها مواضع الأسماء..."² وكذلك "أن في كتبهم ما يشير إلى أن للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها، فإما أن يقبح ذلك في غير الشعر، و إما أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب"³.

ويذهب عبد الرحمان الحاج صالح إلى أن عبارة الموضع لا يمكن أن يكون النحاة قد قصدوا بها ذلك الموضع الظاهر في اللفظ وذلك لأمرين⁴:

- اعتبارهم الموضع الذي تظهر فيه الوحدات اللغوية واحدا، مع أن هذه الوحدة قد تتقدم أو تتأخر وذلك مثل زيد في عبارتي: "ضربت زيدا" و"زيدا ضربت".

¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح ، 219/1.

² المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ج3، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط3، ص172.

³ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 10/2.

⁴ ينظر نفسه، 12/2.

- إطلاقهم كلمة موضع على ما يخلو من أي وحدة، أي على الموقع الذي يمكن أن تظهر فيه هذه الوحدة، فكلمة كتاب كجواب للسؤال ما هذا؟ فيها ثلاثة مواضع: موضع الابتداء وموضع المبتدأ وموضع الخبر. ولم يظهر في اللفظ إلا عنصر واحد في موضع الخبر. وعلى هذا يمكن القول إن الموضع "هو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا وتقديرا، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها، إلا أن مواضعها متصورة مرسومة في مثال الجملة"¹. ويعبر عن هذا الخلو بالعلامة العدمية (Ø).

وينبغي لنا الإشارة إلى أن ما أوردناه بشأن الموضع يتعلق بالمستوى التركيبي، أما المستويات الأخرى فمفهوم الموضع حاضر فيها، وعلى العموم فإن الموضع في جميع المستويات يمكن تعريفه بأنه "عبارة عن موقع اعتباري تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به في الأصل"².

3-2-1-3- مفهوم المثال:

"المثال عند النحاة العرب مجموعة من المواضع الإعتبارية المرتبة ترتيبا معيناً، يدخل في بعضها- وقد تخلو منها- العناصر الأساسية، وفي بعضها الآخر الزائدة"³، والمثال أيضا مثل الموضع لا يتعلق بمستوى واحد دون بقية المستويات، بل هو موجود في كل المستويات الدالة وهو كالآتي:⁴

- المستوى الصرفي: والمثال هنا مثال الكلمة وهو ما يسميه النحاة وزنا أو بناء.
- المستوى اللفظي: والمثال هنا مثال اللفظة كما رأينا ولها مثل: واحد للسم (المخطط ص 53) وثلاثة للفعل.
- المستوى التركيبي: والمثال هنا هو مثال الجملة العربية (معادلة التراكيب العربية كما سنرى).

¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 13/2.

² نفسه، 15/2.

³ نفسه، 13/2.

⁴ ينظر: نفسه، 106/1.

3-2-2- موقف عبد الرحمان الحاج صالح من العامل النحوي:

قلنا في ما سبق أن عبد الرحمان الحاج صالح أراد من خلال نظريته إعطاء الفكر اللغوي العربي القديم حقه ومكانته في الفكر اللغوي الإنساني من جهة، وحاول صياغة مفاهيمه صياغة تتوافق ولغة العلم الحديث من جهة أخرى.

والعامل النحوي الذي أقره القدماء من المفاهيم التي أعادت النظرية الخليلية الحديثة له الإعتبار " وأكدت دوره الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها...وأعادت التأسيس له تأسيسا جديدا ينحو به نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الإلكترونية للسان البشري"¹، فهاهو عبد الرحمان الحاج صالح يدافع عن نظرية العامل النحوي ويرى أنها عربية أصيلة، أبدعها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وبنوه بالدور الكبير الذي تلعبه في تعميق معرفتنا باللغة مبديا إعجابه بهذه النظرية. يقول: "خلافا لما يدعيه المدعون، فإن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله، ومن أخطر الظواهر التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية"².

وتمتاز هذه النظرية حسب خصائص تؤهلها لأن تكون دعامة يعتمد عليها لتحقيق ما يصبوا إليه الباحثون في شتى أرجاء المعمورة، وهو المعالجة الآلية للغة. وأهم خاصية هي قابليتها للصياغة الرياضية. يقول: "إن نظرية العامل الآن أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية، وأوقفها بالتالي لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات"³.

وبهذا أكد عبد الرحمان الحاج صالح أهمية نظرية العامل النحوي كنظرية قامت على أسس علمية كانت ولا زالت صالحة لأن يعتمد عليها في دراسة اللغة.

¹ العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنظام تشومسكي، شفيقة العلوي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم ع7، 2007 ص07.

² بحوث دراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 170/1.

³ نفسه، 288/1.

3-2-3- مفهوم العامل في النظرية الخليلية الحديثة:

للانتقال إلى دراسة المستوى التركيبي المستوى الأعلى من اللفظة. تتم الزيادة على اللفظة لا من داخلها لأن ذلك لا يغير من كونها لفظة بل تكون الزيادة من خارجها، وذلك بإضافة لفظة أخرى عليها¹، ولتكن لفظة قائم على لفظة زيد، لتصبح العبارة "زيد قائم"، ثم انطلاقاً من هذا تجري عملية "الزيادة لزوائد تحتملها القطعة دون أن تفقد وحدتها؛ أي مع بقاء اللفظتين في نفس البنية"²، (وهذا في حدود ما تسمح به اللغة)، فينتج لنا ما يلي:

∅	زيد	قائم
إنّ	زيداً	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً

وبعد ذلك لاحظ النحاة ما يلي:³

- أن الزوائد على اليمين لا تظهر إلا في هذا المستوى أي في مستوى التراكيب.
- أن الزوائد يمكن أن تكون: كلمة (إنّ)، لفظة (حسبت) أو تركيباً (أعلمت عمراً).
- أن المكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله مكان فارغ في النواة.

¹ البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط1، 2014، ص123.

² بحوث دراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 328/1.

³ ينظر على سبيل المثال لا الحصر: نفسه (222/1 وما بعدها، 252/1 وما بعدها، 74/2)، البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ص125 وما بعدها.

- أن الزوائد تؤثر في العناصر المكونة للنواة: فعلامات الإعراب وإن كانت زوائد في كل لفظة من اللفظتين «زيد» و«قائم» فإنها تتأثر بهذه الزوائد. إضافة إلى هذا يظهر تأثير الزوائد في بعض المعاني التي لم تكن موجودة في النواة.
- وبعد ذلك قرر النحاة ما يلي:
- "سمي العنصر الذي يؤثر في اللفظة الأصلية لفظاً ومعنى عاملاً، وسمي كل عنصر متأثر بذلك العامل معمولاً"¹.
- سمي المكان الفارغ الذي ظهر بعد حمل هذه النواة على نظائرها بالابتداء وحدد بأنه "التجرّد من العوامل اللفظية"².
- ثم إن النحاة حملوا بعد ذلك التراكيب التي تتضمن لفظة فعلية غير ناسخة على المثال السابق -الموضح في الجدول- (ولتكن مثلاً: أكرم زيد عمراً) فنتج ما يلي:

∅	زيدٌ	قائم
إنَّ	زيداً	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً
أكرم	زيدٌ	عمراً

وبهذا اكتشف النحاة بذلك أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل، وأنه يحتل (مقارنة ببنية النواة) موضع الابتداء. إذن "إذا كان الفعل عاملاً ومن ثم مساوياً

¹ بحوث ودراسات في الدراسات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 329/1.

² نفسه، 296/1.

للابتداء، فلا مفر من أن يكون فاعله مساويا من حيث الموضع (=البنية) للمبتدأ، ويكون المفعول به مساويا للمبنى على المبتدأ من جهة أخرى¹.

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نصل إلى مفهوم العامل في النظرية الخليلية، بحيث أنه "كيان اعتباري، فهو موضع في داخل بنية وليس موقعا في تسلسل الكلام، والدليل على ذلك أن محتواه قد يكون كلمة، وقد يكون لفظة، وقد يكون تركيبا بأكمله، والأهم من هذا كله أن يكون "لا شيء" بالمعنى الرياضي أي صفرا، وهو عند العرب الخلو. لأن هذا الموضع قد يخلو ويتجرد من العامل الملفوظ"².

3-2-4- ترتيب العامل ومعمولييه:

قلنا إن النحاة يسمون العنصر المؤثر في التركيب عاملا ويسمون ما يتأثر به المعمولان (وهي أيضا مثل العامل كيانات اعتبارية وهي مواضع في بنية أي أنها شيء وما يدخلها شيء آخر).

لاحظ النحاة أن أحد المعمولين لا يمكن أن يتقدم على عامله، فسموه معمولا أولا، وسموا الآخر معمولا ثانيا، والأخير يمكن أن يتقدم على المعمول الأول، وعلى عامله.

أما إثباتهم أن المعمول الأول لا يمكن أن يتقدم على عامله فيمكن شرحه كالاتي:³

لننتقل من بنية قوامها (عامل+معمول أول) وهي أقل ما يبني من الكلام العربي كما قرر ذلك سيوييه، ولتكن قام زيد، بحيث تشغل (قام) موضع العامل و(زيد) تشغل موضع المعمول الأول، هذه العبارة (قام زيد) يجوز فيها: زيد قام، وما حدث في العبارة الثانية يمكن تفسيره على النحو الآتي:

على مستوى سطح الكلام تقدمت لفظة زيد على لفظة قام أما على مستوى البنية فإن الكلام تحوّل إلى بنية أخرى عاملها الابتداء، ولفظة زيد صارت محتوى لموضع المعمول الأول

¹ البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ص129.

² بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 82/2.

³ ينظر البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ص129.

لهذا الابتداء، أما موضعها في البنية الأولى قام زيد فيبقى خاليا، وقد قرر النحاة ذلك (أي بقاء موضع المعمول الأول لـ "قام" خاليا)، استثناسا بإمكانية ظهور محتواه في تراكيب أخرى تجيزها اللغة العربية مثل: "زيد قام أخوه"، وهذا ما يفسر كون إعراب زيد في قام زيد يختلف عن إعرابه في زيد قام، مع أن التركيبين متساويان من حيث المعنى (إذ أن المحصلة هي قيام زيد)، ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي:

بنية متكونة من (عامل+معمول
أول) وهي أقل ما يبنى من
الكلام.

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني
قام	زيد	_____
∅	زيد	قام ∅
∅	زيد	قام أخوه

إمكانية ملء موضع العامل الأول
لـ (قام) بعنصر آخر.

تقديم محتوى المعمول الأول (زيد) على محتوى
العامل، وتحول الكلام إلى بنية أخرى زوجها
المرتب (الابتداء + زيد) مع بقاء الموضع
الخاص بالمعمول الأول لـ (قام) خاليا.

إذن فالمعمول الأول لا يمكن أن يتقدم على العامل، وبالتالي فإن العامل هو
المتحكم في ترتيب العناصر التي يؤثر فيها.

3-2-5- معادلة التراكيب العربية:

مرّ بنا أن النظرية الخليلية الحديثة تحاول صياغة مفاهيم النحو العربي القديم صياغة تتوافق ولغة العلم الحديث، وكذلك ما قاله عبد الرحمان الحاج صالح من أنّ نظرية العامل النحوي التي قال بها القدماء هي أطوع النظريات للصياغة الرياضية، وبالتالي لأن تكون ركيزة يعتمد عليها في تحليل اللغة آليا.

وبالفعل فقد صاغ عبد الرحمان الحاج صالح مثالا مجردا سماه: «معادلة التراكيب العربية»، وهي أول صياغة علمية للتراكيب العربية¹. وقوام هذه المعادلة هي: العامل، المعمول الأول والمعمول الثاني يضاف إليها المخصصات وهي عناصر زائدة على النواة (عامل + معمول أول + معمول ثاني) ، إذ يمكن حذفها دون أن تتأثر النواة². وقد تمت صياغته هذه العناصر في المثال المجرد على النحو الآتي:

$$[(ع \leftarrow 1م \pm 2م) \pm خ]$$

حيث تدل الرموز على:

- ع: العامل
- 1م: المعمول الأول
- ← : علامة الزوج المرتب
- خ: المخصصات

يرى عبد الرحمان الحاج صالح أن فائدة هذا المثال عظيم لأنه يمثل في صيغة واحدة كل الأبنية التي تحتملها الجملة العربية³. ومنه فإن أي جملة عربية مهما كان طولها لا تخرج بنيتها عن هذا المثال.

¹ كان هذا (أول صياغة للتراكيب العربية) عنوان البحث الذي طرح فيه معادلة التراكيب العربية، وقد قدم هذا البحث للندوة الأولى للغويات الحاسوبية بالقاهرة سنة 1992. ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 304/1.

² ينظر: نفسه، 311/1.

³ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 311/1.

3-2-6- إندراج الأبنية التركيبية:

ينطلق النحاة من المثال السابق (معادلة التراكيب العربية كما تسميها النظرية الخيلية الحديثة) للنظر في ظاهرة الإطالة، وهي التي بموجبها يستطيع المتكلم أن يطيل ويتوسع في كلامه انطلاقا من البنية الجامعة لصيغ الجمل العربية (ع. م1. م2. خ). وإحدى طرق الإطالة: إيقاع الجمل مواضع الأسماء، وهو ما يعرف بالإطالة بالإندراج¹؛ إذ يمكن أن تتدرج بنية تركيبية كاملة في موضع من مواضع معادلة التراكيب العربية. ومثال ذلك أن البنية (ع. م1. م2) يمكن أن تتدرج ضمن موضع م2². مثل:

ع	1م	2م	خ
∅	زيد	كتب	كاملا

وهذه الظاهرة (إندراج الأبنية التركيبية أو الإطالة بصفة عامة) تحيلنا إلى أمر مهم هو أن القول بالعامل ومعمولاته يتيح لنا رصد الكيفية التي يمكن بها التوسع في الكلام وذلك ضمن حدود ما تسمح به اللغة.

3-2-7- وظيفة العامل في النظرية الخيلية:

راينا في ما سبق أن العامل يؤثر في التركيب لفظا بتغيير علامات الإعراب، ومعنى بإضافة بعض المعاني. وتوصلنا إلى أنه المسؤول عن ترتيب العناصر التي يؤثر فيها، فضلا عن أنه حاضر موجود في أدنى ما يمكن أن يبنى من الكلام العربي. وعليه يمكن القول أن وظيفة العامل النحوي تتعدى مجرد كونه مسببا للعلامات الإعرابية إلى كونه

¹ للتفصيل في ظاهرة الإطالة وقوانينها ينظر: البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ص189 وما بعدها.

² ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 1/224.

"العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه، بل هو المحور الذي ينبني عليه... والأهم أنه سبب بناء الكلام؛ فلا كلام مفيد بدون بنية تركيبية يكون أساسها العامل"¹. كما رأينا كيف يمكننا الإنطلاق من البنية الجامعة للتراكيب العربية للتوسع في الكلام وإطالته. لتظهر لنا بذلك وظيفة أخرى للعامل تجعل منه "المفهوم الدينامي الذي يبنى عليه مستوى التركيب"²؛ إذ أن عملية التوسع في الكلام مرتبطة بالمواضع التي يحددها العامل مع معمولاته والمخصصات. فهو بذلك المنظم لحركية اللغة وديناميتها.

وفي الأخير يمكن القول أن النظرية الخليلية الحديثة أعادت الإعتبار للعامل النحوي بأن أكدت دوره في النحو العربي وفي اللغة العربية؛ إذ أنه أساس كل تركيب، والمتحكم في جميع عناصره إعرابا وترتيبا ومعنى، بل والمانح للغة العربية حركيتها ومرونتها؛ إذ أنه يحدد الكيفيات التي بها يتوسع في الكلام. كما أكدت قابلية نظرية العامل النحوي للصياغة الرياضية، وبالتالي لأن تكون منطلقا للتحليل الآلي للغة وهو مسعى جميع الباحثين في العالم.

وبهذا تكون النظرية الخليلية الحديثة قد أنصفت نظرية العامل النحوي التي أنكرها المنكرون إما لتأثرهم بنظرائهم في الغرب، وإما لسوء فهم التراث واعتباره تراث واحدا دون تمييز ما هو أصيل عن ما هو مشوب بما دخل عليه من فكر أجنبي غيب عنه المفاهيم التي أرادها النحاة الأولون.

¹ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 89/2.

² بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، 170/1.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يمكن إجمال نتائجها في النقاط التالية:

- إن ضخامة النحو العربي، وتعدد علمائه، وغزارة مادته وعمق التحليل فيه دليل على أنه لم ينشأ لمجرد درء اللحن، وإنما نشأ لغاية أساس هي فهم القرآن الكريم، ومحاولة الفهم هي التي حددت له المسار والمنهج؛ إذ أنها ربطته بكل العلوم التي تسعى لنفس الهدف.
- النحو العربي كان وليد عقل عربي جديد كونه القرآن الكريم. وتعدى به مراحل النظر التبسيطي المفكك للظواهر، إلى مرحلة النظر العميق فيها البحث عن أسبابها وعلل كونها على وجوه معينة، وكذا علل تغييرها.
- من أهم مميزات البيئة الفكرية التي نشأ النحو العربي فيها: وجود صنفين من العلوم النقلية والعقلية، وقد كان النحو قوي الصلات ببعض العلوم من الصنفين، وهذا ما جعلنا نقول أن مصدر النزعة العقلية التي طبعت النحو العربي يجب أن يلتمس في داخل هذه البيئة لا في خارجها.
- فكرة العامل النحوي أصيلة في النحو، قديمة قدمه، ظهرت من البحث في علل الظواهر اللغوية.
- رفض تمام حسان للعامل النحوي كان تأثيراً باللسانيات الحديثة ونتيجة لاتخاذها معياراً على أساسه يتم تقويم النحو العربي، كما كان تأثيراً بدعوة بن مضاء القرطبي، والتي لم تكن صادرة عن تصوره علمي دقيق، بل هي تجلٍ واضح للنزعة الظاهرية.
- النظرية العلمية الحقة هي التي ترقى إلى المستوى التفسيري ولا تكتفي بالوصف الخارجي للظواهر.
- نظرية القرائن النحوية هي تفصيل لما أجمله النحاة في نظرية العامل النحوي.
- نظرية القرائن النحوية لا يمكن إحلالها محل نظرية العامل لعدم رقيها إلى المستوى التفسيري الذي ترقى إليه نظرية العامل أولاً، ولتعقيدها وصعوبتها ثانياً.

- النظرية الخليلية الحديثة نظرية حاولت صياغة مفاهيم النحو العربي صياغة تتوافق ولغة العلم الحديث.
- تنطلق النظرية الخليلية الحديثة من فكرة أن التراث العربي ليس كلا واحداً، بل تميز فيه بين تراثين: أصيل أبدعه العرب، وآخر مشوب بالفكرة اليوناني الذي دخل إلى الثقافة العربية في نهاية القرن الثالث للهجرة.
- من المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة: مفهوم اللفظة، وهو مستوى أعلى من الكلمة وليس الجملة.
- الموضوع موقع اعتباري في بنية وليس موقع الوحدة في الكلام، وهو يشمل جميع المستويات. وفي كل مستوى من المستويات الدالة تمثل مجموعة المواضع المرتبة التي يمكن أن تدخلها العناصر ما يسمى في النظرية الخليلية الحديثة: المثال.
- العامل النحوي عند تمام حسن أثر من آثار المقولات الأرسطية أما عند عبد الرحمان الحاج صالح فهو من أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه.
- العامل ومعمولاته والمخصصات كيانات اعتبارية تجريدية، وليست مواقع في مستوى سطح الكلام.
- نظرية العامل النحوي يمكن أن تستغل في التحليل الآلي للغة، وذلك لقابليتها للصياغة الرياضية.
- معادلة التراكيب العربية هي أول صياغة للتراكيب العربية. وهي مثال مجرد يمكن أن تدخل ضمنه جميع الصيغ التركيبية للجملة العربية.
- القول بالعامل يتيح لنا رصد الكيفية التي بها يتوسع في الكلام؛ إذ أن هذه العملية مرتبطة بالمواضع التي يحدد العامل مع معمولاته والمخصصات.
- العامل النحوي عند تمام حسن تفسير لاختلاف العلامة الاعرابية، أما عن عبد الرحمان الحاج صالح فهو محور التركيب وعنصره المتحكم الذي ينبني عليه الكلام.

وفي الأخير يمكن القول أن التأثر باللسانيات الغربية واتخاذها مرجعا في تقييم النحو (والذي نظر إليه مقطوع الصلات عن بيئته) جعل المحدثين ومنهم تمام حسان يرفضون بعض ما هو أصيل في النحو العربي كالعامل. والذي أنصفته النظرية الخليلية الحديثة حين أعادت قراءة التراث بموضوعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ.المصادر:

- 1.الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ج1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1،1975.
- 2.الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
- 3.الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979.
- 4.التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1،1992.
- 5.الخصائص، ابن جنبي، تح: محمد علي النجار، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1،1957.
- 6.الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1947.
- 7.العوامل المئة، عبد القاهر الجرجاني، تح: أنور الداغستاني، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009.
- 8.الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.
- 9.المقدمة، ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، المكتبة التجارية، مصر، ط1، 1962.
10. المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ج3، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط3.

المراجع:

الكتب:

1. إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1.
2. أصول الفقه تاريخه ورجاله، شعبان محمد اسماعيل، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981.
3. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، مصر، ط4 1989.
4. أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، ط2، 1983.
5. الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000.
6. البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط6، 1988.
7. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج1، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007.
8. البنى النحوية العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط1، 2014.
9. تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الاول، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط8، 1966.
10. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر: عبد الحلیم النجار، ج2، دار المعارف، مصر، ط1، 1967.
11. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، ج1، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000.
12. التعليل اللغوي عند الكوفيين، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1994.
13. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1993.

14. حول إعادة تشكيل العقل المسلم، عماد الدين خليل، دار كتاب الأمة، قطر، ط1، 1991.
15. دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد، الأردن، ط1، 2004.
16. ضوابط الفكر النحوي، عبد الفتاح الخطيب، ج2، دار البصائر، مصر، ط1، 2006.
17. الفراهيدي (عقري من البصرة)، مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط2، 1979.
18. فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة، لبنان، ط1، 1982.
19. قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، حافظ اسماعيلي علوي، أحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1 2009.
20. اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، مصطفى غلفان، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
21. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009.
22. اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبيقال للنشر والتوزيع، المغرب، ط3، 1993.
23. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، د.ط، 1994.
24. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط4، 2000.
25. المدخل إلى علم القراءات، شعبان محمد اسماعيل مكتبة سالم، المملكة العربية السعودية، ط2، 2003.
26. مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، مصر، ط2، د.ت.
27. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتب النسر للطباعة، مصر، 1979.

28. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا الله موسى، دار الإسرائ، الأردن، ط1، 2002.
29. منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، دار موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012.
30. النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979.
31. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، لبنان، د.ط، 1979.
32. النحو العربي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1994.
33. النحو الوافي، عباس حسن، ج1، دار المعارف، مصر، ط3، 1975.
34. النزعة العقلية في تفكير المعتزلة: علي فهمي هيثم، دار مكتبة الفكر، ليبيا، ط1، 1967.
35. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن حسين الملخ، دار الشروق، فلسطين، ط1، 2000.
36. نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، لبنان، ط1، 2014.
37. نظرية العامل في النحو العربي، رياض بن حسن الخوام، منشورات مجمع اللغة العربية، الرياض، ط1، 2014.
- الرسائل والمذكرات:

- 1.التفكير النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح (مذكرة ماجستير)، سعاد شرفاوي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2010.

2. نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015.

3. نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي (مذكرة ماجستير)، عبد الكريم جيدور، كلية الأدب واللغات جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012.

4. النقد اللساني العربي (أطروحة دكتوراه)، مبروك بركات، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر 2017.

الدوريات:

1. العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنظام تشومسكي، شفيقة العلوي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع7، 2007.

2. النحو العربي، صراع العقل والنص، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ع8، 2009.

3. النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمان الحاج صالح، كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع4، 2007.

4. ينباع الفكر الإسلامي ومراحل تطوره، محمد غلاب، مجلة دراسات في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ع63، 1966.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وتقدير
	مقدمة
	الفصل الأول: في نشأة النحو وظهور فكرة العامل.
	1-1-1-1 في نشأة النحو العربي.
05	1-1-1-1-1 توطئة.
08	1-1-1-2-1 بيئة النحو الفكرية وأهم علومها.
08	1-1-1-2-1-1 سبب نشأة النحو.
09	1-1-1-2-2-1 علم القراءات.
10	1-1-1-2-3-1 أصول الفقه.
11	1-1-1-2-4-1 علم الكلام.
	1-2-1-2 ظهور فكرة العامل النحوي.
14	1-2-1-1 منزلة التعليل في النحو العربي.
17	1-2-2-1 العامل النحوي: المنشأ، التعريف، الأنواع.
17	1-2-2-1-1 منشأ العامل النحوي.
18	1-2-2-2-1 تعريف العامل.
20	1-2-2-3-1 أنواع العوامل النحوية.
	الفصل الثاني: العامل النحوي عند تمام حسان
	1-2-1-2 تمام حسان والعامل: الموقف والخلفيات.
24	1-1-1-2-1 الموقف.
25	1-2-1-2-2 الخلفيات.
25	1-2-1-2-1-2 تبني المنهج الوصفي.
28	1-2-2-1-2-2 التأثير بابن مضاء القرطبي.

فهرس المحتويات

30	2-1-3-نقد ومناقشة.
	2-2-نظرية القرائن النحوية.
34	2-2-1-تعريفها.
37	2-2-2-تظافر القرائن ومبدأ الترخص.
39	2-2-3-نقد ومناقشة.
الفصل الثالث: العامل النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح	
	3-1-النظرية الخليلية الحديثة.
44	3-1-1-تعريفها.
45	3-1-2-محل النظرية الخليلية الحديثة من النشاط اللساني العربي.
45	3-1-2-1-اللسانيات التمهيدية.
46	3-1-2-2-لسانيات التراث.
46	3-1-2-3-لسانيات العربية.
48	3-1-3-منطلق النظرية الخليلية الحديثة.
	3-2-العامل النحوي في النظرية الخليلية الحديثة.
52	3-2-1-مفاهيم أساسية.
52	3-2-1-1-مفهوم اللفظة.
54	3-2-1-2-مفهوم الموضع في مستوى التركيب.
55	3-2-1-3-مفهوم المثال.
56	3-2-2-موقف عبد الرحمان الحاج صالح من العامل النحوي.
57	3-2-3-مفهوم العامل في النظرية الخليلية الحديثة.
59	3-2-4-ترتيب العامل ومعموليته.
61	3-2-5-معادلة التراكيب العربية.
62	3-2-6-إندراج الأبنية التركيبية.
62	3-2-7-وظيفة العامل في النظرية الخليلية الحديثة.
65	خاتمة.
69	قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات

75	فهرس المحتويات.
----	-----------------